



دورية علمية سنوية محكَّمة

العدد الثاني

٢٠١٩

مركز المخطوطات
Manuscripts Center

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة– أثناء – النشر (فان)

علوم المخطوط. – ع2 (2019)– . الإسكندرية، مصر : مكتبه الإسكندرية، مركز المخطوطات، 2019.

مج. ؛ سم

سنوي

ردمد 2636–3283

«دورية علمية سنوية محكمة»

١– المخطوطات–– دوريات. أ– مكتبه الإسكندرية، مركز المخطوطات.

ديوي – 011.31 2018591848848

ISSN 3283–2636

رقم الإيداع: 2019/24367



دورية علمية سنوية محكَّمة

دورية
علوم المخطوط



حولية تراثيَّةٌ محكَّمة مطبوعةٌ (لها موقعٌ إلكتروني) تصدر عن مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، تختص بنشر ما يتَّصل بعلوم المخطوطات، والدراسات والترجمات التراثية، والتحقيقات، بالإضافة إلى التعقُّبات والنقود.

شكر خاص لصاحبَي التكوينات الخطية المستخدمة في غلاف وترويسة الدورية:

الفنان رعد الحسيني **أ. د. نصار منصور**

قواعد النشر

- ترحب الدورية بنشر البحوث الجيدة والجديدة في الحقول الآتية: الكوديكولوجيا، دراسات في التراث العربي الإسلامي، تحقيقات، ترجمات لنصوص تراثية أو لتحقيقات، تعقُّبات ونقد للتحقيقات والدراسات التراثية.

- يجب أن يتسم البحث بالأصالة والابتكار والمنهجية، وأن يكون البحث غير منشور من قبلُ بأيّ صورةٍ من صور النشر، وغيرَ مستلٍّ من كتابٍ منشور أو رسالة جامعية (ماجستير، دكتوراه).

- ألا يزيد عدد كلمات البحث على ١٠ آلاف كلمة، ولا يقل عن ٥٠٠٠ كلمة (للبحوث، والدراسات، والنصوص المحققة)، ولا تقل عن ٢٠٠٠ كلمة (للنقود، والمراجعات، وعرض الكتب، والترجمات).

- يُصدَّر كل بحث بملخص لا يزيد عن ١٥٠ كلمة، باللغتين العربية والإنجليزية.

- يقدَّم البحث مكتوبًا إلكترونيًّا، عبر البريد الإلكتروني للمجلَّة، مع سيرةٍ ذاتيَّة معبِّرة عن صاحبه. وتوضع الهوامش والإحالات في أسفل الصفحة إلكترونيًّا، وتُفصل بخط عن (المتن). ويكون تسلسل أرقام الهوامش متتاليًا متسلسلًا في البحث كله. وتُثبت المصادر والمراجع في آخر البحث، ويراعى في ثبت المصادر والمراجع - وكذلك في الهامش السفلي للصفحات - أن يكتب اسم المصدر أو المرجع أولًا، فاسم المؤلف، يليه اسم المحقِّق أو المراجِع أو المترجِم في حال وجوده، ثم دار النشر.. إلخ.

- التحكيم سريّ، ومُعَدٌّ على أنموذجٍ يخضع للمعايير الأكاديمية، وقرار إجازة نشر البحث أو رفض نشره قرارٌ نهائيّ. وفي حال الإجازة مع التعديل يلتزم الباحث بإجراء التعديلات المطلوبة - في مدة محددة - إذا كان قرار هيئة التحكيم بإجازة نشر البحث مشروطًا بذلك. أما في حال الرفض فإن هيئة التحرير تحتفظ بحقها في عدم إبداء الأسباب، واستثناءً يجوز لهيئة التحرير أن تزوِّد الباحث بالملحوظات والمقترحات التي يمكن أن يفيد منها في إعادة النظر في بحثه.

- تلتزم الدورية بإخطار الباحث بنتيجة صلاحية بحثه للنشر، ولهيئة التحرير إجراء أي تعديلات شكلية تراها مناسبة لطبيعة الدورية.
- المواد المنشورة في الدورية لا تعبر بالضرورة عن مركز المخطوطات أو مكتبة الإسكندرية، ويعد كاتب البحث مسؤولًا عمَّا ورد في النص الذي قدَّمه للنشر.

المراسلات:

توجه جميع المراسلات عبر البريد الإلكتروني الخاص بهيئة التحرير:

manuscripts.center@bibalex.org
layla.khoga@bibalex.org

الفهرس

تصدير

لا ريب أن الإسهامات العلمية للحضارة الإسلامية كانت ذات تأثير عظيم في مسيرة العلم الإنساني عامةً، وقد تميزت هذه الإسهامات بالتنوع؛ فكثرت المؤلفات والترجمات والشروح في شتى العلوم والفنون. وها هو مركز المخطوطات يعيد التقاليد العلمية التي سادت مكتبة الإسكندرية القديمة ومُتحفها العلمي من خلال اهتمام المركز بإصدار العدد الثاني من دوريته المحكَّمة (علوم المخطوط).

ولا شك أننا في مكتبة الإسكندرية يقع على عاتقنا الاهتمام بدراسة التراث المخطوط، لنقفَ على ملمحٍ من ملامح الحضارة العربية التي كانت تموج بكل ما هو جديد ونافع، وكذلك لنؤكد رفضنا لبعض الفرضيات الاستشراقية التي ترى الحضارة العربية والإسلامية مجرد جسرٍ عَبَرَتْه العلومُ اليونانية إلى الحضارة الغربية الحديثة.

وأخيرًا، فإن التوجه البحثي الذي تتبعه مكتبة الإسكندرية، لهو دليلٌ على المسار العلمي الذي تسير فيه متسلِّحةً بأدوات العصر الرقمي، غير غافلةٍ عن التراث الإنساني المخطوط الذي قدمه السابقون، والذي ما زال محلَّ الدراسة والتنقيب والبحث.

أ. د. مصطفى الفقي

مدير مكتبة الإسكندرية

ورئيس مجلس إدارة الدورية

تقديم

ها هو العدد الثاني من دورية (علوم المخطوط) التي يُصدرِها مركز المخطوطات بمكتبة الإسكندرية، وتهتم بالبحوث المتصلة بالمخطوطات وتاريخ العلوم والكوديكولوجيا؛ يتضمن مجموعةً من البحوث الرصينة التي تؤكد إسهام التراث العربي الإسلامي في الحضارة الإنسانية، وهو إسهامٌ ما زال يحتاج إلى مزيدٍ من البحث؛ للكشف عن إضافاته في تاريخ العلم. ومن ناحيةٍ أخرى، فإن معرفتنا بما عرفه العرب من الحضارات السابقة عليهم، وتحققنا مما انتقل من تراثهم إلى أوروبا اللاتينية؛ لحريٌّ بإلقاء الضوء على إضافة العرب إلى العلم والفلسفة في تاريخ الفكر الإنساني.

وأخيرًا، فإن مركز المخطوطات بقطاع التواصل الثقافي بما يحويه من كوادر بشرية متخصصة في الحقول التراثية المختلفة، وبرعايته للباحثين في المخطوطات، عليه مسؤولية كبيرة تجاه حفظ التراث العربي والإسلامي، وإتاحة المعرفة التراثية لكل ذوي الاهتمام والتخصص؛ في محاولةٍ لجعل شبابنا يؤمنون بأن لهم تاريخًا عظيمًا، وأن الحضارة العربية أسهمت إسهامًا كبيرًا في خدمة الإنسانية.

د. محمد سليمان

رئيس قطاع التواصل الثقافي
والمشرف العام على الدورية

افتتاحية العدد

الحمدُ لله المتفردِ في جلاله وعظمته، والصلاةُ والسلامُ على محمدٍ سيدِ المرسلين، النبيِّ المختارِ الأمين، وعلى صحابته وآل بيته أجمعين. أما بعدُ، فقد يَسَّر لنا الله تعالى أن نُنهي إلى القارئ المختصِّ العددَ الثاني من هذه الدورية التي صدر عددُها الأول العام الماضي محتويًا على مجموعة مميزة من الأبحاث العربية والإنجليزية؛ في علوم المخطوط المختلفة.

أما هذا العدد الذي بين أيديكم فيحمل بين دفتيه تنوعًا في الموضوعات ذات الصلة بالتراث المخطوط، فجميع البحوث المعروضة اتسمت بالجدة والأصالة، إذ يضيف كلُّ بحث في بابه إضافةً ما؛ معرفيةً، أو من ناحية التناول وأساليب البحث. بالإضافة إلى تمثيل البحوث لكثيرٍ من البلدان العربية؛ مصر، اليمن، الأردن، المغرب.

ففي القسم الخاص بدراسات التحقيق والفهرسة، ضم العدد ثلاثة بحوث؛ الأول جاء بعنوان «رسالة في علم العمل بالأَسْطُرْلاب لأثير الدين الأبهري (ت ٦٦٣هـ)»، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور عباس سليمان. وتأتي أهمية هذا التحقيق من كون النص المحقَّق نصًّا علميًّا، يوضح العلاقة بين التقدم العلمي الفلكي عند العرب والمسلمين وبين آلة الأسطرلاب، وهو طرحٌ مهم يؤكد اهتمام الدورية بالتراث العلمي المخطوط، بعد أن امتلأت دوريات التراث بنصوص العلوم اللغوية والشرعية.

والثاني أتى بعنوان «منظومة (الفرائد الحسان في عَدِّ آي القرآن) للعلَّامة المقرئ الشيخ عبد الفتاح القاضي»، دراسة نقدية مقارنة للدكتور بشير بن حسن الحميري. ويهدف البحث – من خلال المنهج الاستقرائي الاستدلالي النقدي – إلى إرجاع الأقوال في العلوم النقلية إلى مصادرها عند الأئمة، وبيان المواضع التي خالف فيها القاضي غيره، وأسباب تلك المخالفة، والترجيح في المواضع التي خالف فيها غيره من المتقدمين.

أما البحث الثالث، فعُنون بـ «كتب التراجم بين التحقيق والتحليل: استخدام المنهج الكمي في تحقيق المخطوطات - مخطوط الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمؤلفه شمس الدين محمد ابن عبد الرحمن السخاوي (٨٣١-٩٠٢هـ/ ١٣٢٧-١٤٩٥م) أنموذجًا»، للدكتورة سوسن الفاخري. والبحث يلقي الضوء على كيفية استغلال مادة المخطوطات عامةً وكتب التراجم خاصةً على الوجه الأمثل، من خلال استخدام المنهج الكمي، وآليه تطبيق هذا المنهج من خلال إخضاع المادة المحقَّقة بكل مضامينها إلى مجموعة من الصيغ والجداول الإحصائية، ومن ثم التعامل مع نتائجها بموجب قواعد البحث التاريخي توثيقًا ونقدًا وتحليلًا.

وفي قسم المتابعات والانتقادات، أسهم الأستاذ الدكتور خالد فهمي بدراسةٍ مهمة في نقد التحقيق لكتاب «الحقائق النحوية للسرميني (ت ١٢٥٥هـ)». وقد استهدف البحثُ التصحيحَ والتقويمَ من جانبٍ، وتقديمَ مثالٍ تطبيقي لدراسات نقد التحقيق يمكن البناء عليها من جانب آخر.

وفي قسم دراسات منجَز الشخصيات التراثية، كان للباحث سامح السعيد سُهمةٌ في «آثار الإمام يحي بن مُعْطِي (ت ٦٢٨هـ) المخطوطة وشروحها في مكتبات العالم: ثَبَتٌ ببليوجرافي». وقد حاول الباحثُ حصرَ الآثار العلمية المخطوطة لابن معطي في مكتبات العالم، وكذا جهود العلماء حولها شرحًا وتقريبًا؛ من خلال تتبع الأخبار الواردة في كتب التراجم والطبقات، والببليوجرافيات المتنوعة، وفهارس المخطوطات العربية، وقواعد البيانات.

أما البحوث المترجمة، فقد حوت بحثين مهمين، هما:

- «كيف انتقلت المخطوطات العربية إلى المكتبات الألمانية؟» تيلمان زايدنشتيكر، ترجمة: الدكتور أحمد عبد الباسط. وقد أرجعَ المقالُ أسبابَ انتقالِ كثيرٍ من المخطوطاتِ العربيَّةِ إلى مكتباتِ ألمانيا، إلى المصالح الاستعماريَّةِ والتجاريَّة، لكنَّ ثمةَ أسبابًا أخرى، يطرحُها المترجِم في مقدمتِه التي جعلها بين يدي الترجمة. ويُلحظ على المقالِ دقةُ الإحصاءات والأرقام التي تحصَّلَ عليها صاحبُه من مراجعَ موثَّقة.



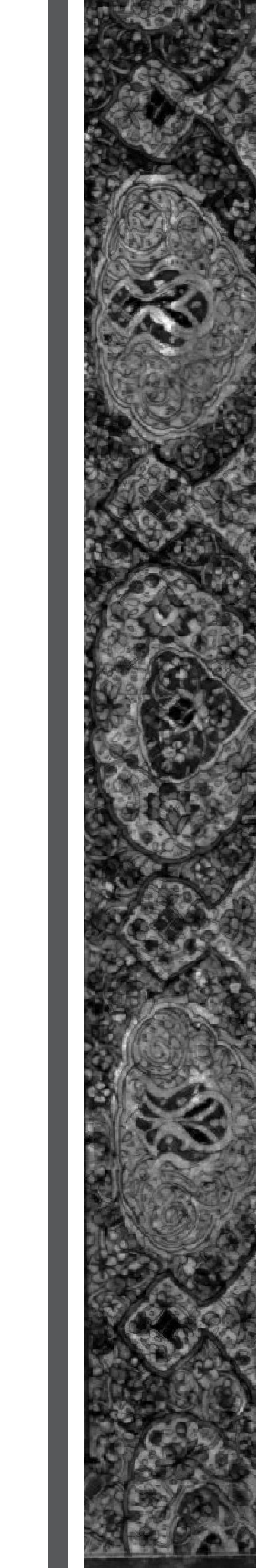
- «ثلاث نسخ مخطوطة من كتاب (رحلة ابن جُبَيْر)» إس. أ. بُونيباكِر، ترجمة: الدكتور مراد تدغوت. وفي هذا البحث وقفاتٌ مهمةٌ لتقديم مقاربات فيلولوجيَّة وكوديكولوجية تهمُّ النصَّ المعرفيَّ وخوارجَه، وتُعْنى بالوعاء المادي ومتعلِّقاته.

أما في القسم الأخير المعنون بصناعة المخطوط وصيانته، فعرضتْ الدوريةُ لمشروعٍ ترميميٍّ لصيانة مصحف جامع عمرو بن العاص المحفوظ بدار الكتب المصرية، من خلال فريق عمل جمعية المكنز الإسلامي.

ونحن إذ نلتزم بإصدار العدد الثاني في موعده، نؤكد التزامنا بالمعايير العلمية الدقيقة في تحكيم البحوث المنشورة، وكذلك التزامنا بما رسمناه من طريقٍ لدوريتنا يجمع بين النصِّ والوعاء الحامل له، فإلى جانب اهتمامنا بالنصوص المحقَّقة والنقود والمتابعات ونظم الفهرسة المتنوعة، تهتم الدورية بدراسات صناعة المخطوط وفنونه وصيانته.

د. مدحت عيسى

مدير مركز المخطوطات
ورئيس تحرير الدورية



دراسات التحقيق والفهرسة

منظومة «الفرائد الحسان في عَدِّ آيِ القرآن» للعلامة المقرئ الشيخ عبد الفتاح القاضي

دراسة نقدية مقارنة

د. بشير بن حسن الحميري(*)

ملخص البحث

يتناول موضوع هذا البحث «منظومة الفرائد الحسان في عد آي القرآن للعلامة عبد الفتاح القاضي، دراسة نقدية مقارنة».

ويهدف البحث إلى: إرجاع الأقوال في العلوم النقلية إلى مصادرها عند الأئمة والتحاكم إليهم فيها، وبيان المواضع التي خالف فيها القاضي غيره، وأسباب تلك المخالفة، والترجيح في المواضع التي خالف فيها غيره من المتقدمين.

وقد استخدم الباحث المنهج الاستقرائي الاستدلالي النقدي. وقد توصل الباحث إلى نتائج؛ أهمها:

١- تقرير أن التحاكم في المسائل النقلية هو إلى أئمة هذا العلم المتقدمين.

٢- حصر الأقوال التي خالف فيها العلامة القاضي الأئمة المتقدمين.

٣- بيان الراجح من هذه الخلافات بمحاكمته إلى أئمة العدد المتقدمين.

(*) أستاذ مساعد بقسم الدراسات القرآنية، جامعة طيبة، المملكة العربية السعودية.

ويقترح الباحث استبدال منظومة العلامة القاضي في علم العدد في التدريس الجامعي، بغيرها من منظومات عد الآي، مثل: (ذات الرشد) للإمام شعلة الموصلي.

الكلمات المفتاحية

علم عد الآي، عبدالفتاح القاضي، علوم القرآن.

Al-Farāʿid Al-Hisān Fī ʻAd Āy Al-Qur’ān by Eminent Reciter Sheikh ʻAbdul-Fattāh Al-Qādī

A Critical Comparative Study

Dr. Bashir b. Hassan Al-Hamyari(*)

Abstract

The paper is a critical comparative study of the poem entitled “Al-Farā’id Al-Hisān Fī ʻAd Āy Al-Qur’ān” (The Exquisite Beauties on Counting the Verses of Quran), by the eminent scholar ʻAbdul-Fattāh Al-Qādī. The research main objectives are: (1) To trace back rules related to transmitted sciences to their scholarly sources, and judge them accordingly, (2) To list the issues where the author dissented with other authors, and explore the reasons behind dissention, and (3) To appraise issues where Al-Qādī dissented with early authors.

The research adopts critical, deductive and inductive approaches. It concludes with the following: (1) Establishing early authors (imams) as the reference persons in transmitted sciences, (2) Listing areas of disagreement between Al-Qādī and early authors, and (3) Highlighting prevailing disagreements by appraisal against early authors of verse counting. The research recommends the replacement of Al-Qādī’s poem, in academic teaching, with other poems, such as Dhāt Al-Rušd by Imam Šuʿla Al-Mūsilī.

Keywords

Science of Verse Counting, ʻAbdul-Fattāh Al-Qādī, Quran Sciences.

(*) Assistant Professor at the Quran Studies Department, Tiba University, Saudi Arabia.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد، فإن الله سبحانه وتعالى يقول: ﴿وَإِذْ أَخَذَ ٱللَّهُ مِيثَٰقَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ لَتُبَيِّنُنَّهُۥ لِلنَّاسِ﴾[1] آل عمران: ١٨٧، ويقول ﷺ: «الدين النصحية»[2]، وقوله ﷺ: «المؤمنون نصحة»[3].

ومعلوم لدى العقلاء أن التناصح مما تقوم عليه حياة الناس، وتصلح به العلوم، وأن تركها خيانة وتقصير.

وأهم ما يتناصح فيه المسلمون ما يتعلق بكتاب الله تعالى؛ حماية وصيانة له، وذبًّا عنه وحياطة.

وكان من علوم القرآن التي يقل الاهتمام بها علم عد الآي، وكان له حملة في كل عصر وفي كل مصر، وممن سخرهم الله لحمل هذا العلم ونشره بين المسلمين فضيلة الشيخ المقرئ عبد الفتاح القاضي، الذي كانت له الإمامة فيما يتعلق بالقراءات عمومًا وبهذا العلم خصوصًا.

وجهده في عد الآي معلوم، فقد شرح «ناظمة الزهر» للإمام الشاطبي مشتركًا مع أحد المشايخ، ثم شرحها لوحده، وشرح منظومة المتولي في عد الآي.

ثم إنه نظم في هذا العلم منظومة سماها «الفرائد الحسان» ذكر فيها أوجه الخلاف بين العادّين لآي القرآن الكريم، ثم أردفها بشرح سماه «نفائس البيان»، وذكر فيه مصادره التي أخذ منها هذه الأقوال.

---

(١) آل عمران: ١٨٧.

(٢) أخرجه مسلم بطوله: ٧٤/١، ويشهد له من صحيح البخاري حديث جرير بن عبد الله: «بايعت رسول الله ﷺ على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة والنصح لكل مسلم»: ٣١/١.

(٣) أخرجه في مكارم الأخلاق، الطبراني من حديث أنس رضي الله عنه، وهو طويل، رقم الحديث: ٦٧.

ثم لمكانة الإمام القاضي في القراءات قُرِّر تدريس منظومته إلى جانب «ناظمة الزهر» في الأزهر، ثم حين أنشئت أقسام خاصة بالقرآن الكريم في الجامعات المختلفة في العالم الإسلامي قررت مادة علم عد الآي، وكانت منظومة الشيخ هي المقررة كمنهج في تدريس هذا العلم.

وقد قُرِئت المنظومة عليّ وكنت أصحح ما يقع فيها مخالفًا لما قاله الأئمة رضوان الله عليهم، وعلقت عليها أبيات زدت فيها إجمالي عدد آيات السور، ثم صححت بعض ما وقع فيها من عزو غير صحيح لأئمة العدد، وسميتها «الزيادة والإحسان على الفرائد الحسان».

ثم لما تشرفت بتدريس هذه المادة المباركة في جامعة طيبة، رأيت أن المقرر هو نفس المنظومة، وأن مخالفة ما يقرر على الطلاب فيه مشقة وعسر، وأن إلزامهم بما لم يلزموا به في المقررات ظلم، فرأيت أن أكتب هذا البحث وأذكر فيه ضرورة تغيير مقرر علم عد الآي، إلى منظومة أخرى.

وبينت أسبابي في ذلك، وبدأت بإرجاع المنظومة إلى ما جعلته أصلًا لها، ثم قارنت الأقوال بما قاله علماء العدد قيامًا بحق النصيحة للمسلمين، وكانت الملاحظات على منظومة الإمام القاضي كثيرة، قسمتها إلى ثلاثة أقسام، هي:

القسم الأول: ما خالف فيه مصادره وجميع مصادر علم العدد.

والقسم الثاني: ما خالف بعض مصادره، وخالف أئمة العدد.

والقسم الثالث: ما وافق مصادره، لكنهم يخالفون أقوال أئمة علم العدد.

أسأل الله أن يجعل له القبول، وأن يجعله خالصًا لوجهه، وأن يتقبله مني، ويغفر لي فيه زللي وخطئي.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

البحث ومتعلقاته

أهمية الموضوع

إن كل ما يتعلق بكتاب الله يستمد أهميته منه، فكتاب الله أعظم ما عند المسلمين مع سنة النبي ﷺ، ولذلك كان بيان كل ما خالف أقوال العلماء مما يتعلق بكتاب الله من ألزم ما يقوم به أولي العلم، إذ هذا واجبهم نحو كلام الله سبحانه وتعالى.

الدراسات السابقة

لم أجد أحدا تعرض لهذه المنظومة مفردة فيما أعلم، وليس من الدراسات السابقة، عدد الطبعات والتحقيقات المتكررة للمنظومة؛ لأنها لا تتضمن دراسات حول المنظومة.

١- والذي وجدته تعرض لها -مع مجموعة منظومات في علم العدد- هو: د. محمد بن أحمد برهجي، بعنوان: (واقع مادة عد الآي في الدراسات الجامعية، دراسة ومقارنة وتحليل)، تعرض فيها لعدد من المنظومات، ذاكرا المميزات والعيوب، وقد اجتهد في جمع معلومات بحثه فجزاه الله خيرا.

تعرض الباحث أولا للكلام على ناظمة الزهر للإمام الشاطبي ت:٥٩٠هـ، ثم منظومة ذات الرشد للإمام شعلة الموصلي ت: ٦٥٦هـ، ثم عقد الدرر للإمام الجعبري ت: ٧٣٢، ثم نظم الجواهر للإمام لطاهر بن عرب ت بعد: ٨٥٧هـ، ثم منظومة الإمام المتولي ت: ١٣١٣هـ، ثم ختمها بمنظومة الإمام عبدالفتاح القاضي ت: ١٤٠٣هـ، التي هي محل هذا البحث.

وكان يقارن بين المنظومات، والغريب أنه كان يرى أن البحر الذي نظم فيه علم العد مهم، فهو يرى أن الرجز هو (أسهل على الطلاب في الحفظ)[٤]، وجعله النظم على بحر الطويل من العيوب؛

(٤) ص: ٤١.

قال: (وهو مما يصعب على الطالب حفظه)[٥]، وكذا قال عن بحر البسيط في منظومة شعلة؛ قال: (لأنه أصعب من الرجز)[٦]!.

ولا أعلم إن كان يعرف أن (حرز الأماني) المعروفة بالشاطبية من بحر الطويل، ولا يوجد طالب علم في القراءات -وربما في غير هذا التخصص- ممن قرأ المنظومة إلا ووجد لذاتها، إن قوة المنظومة لا تأتي من البحر الذي تطبع فيه، بل من احتوائها على المهم في العلم الذي تنظم فيه، وعلى قوة السبك عند الناظم.

وكذا جعله لإسقاط العدد الحمصي مما يؤخذ على الناظم[٧]؛ مع أنه العدد الحمصي لا عمل عليه عند القراء؛ إذ إن عدد أهل الشام يكون بعدد الدمشقي في مصاحفهم.

ومن العيوب أنه أحال إلى كاتب هذه الأسطر في تحقيق حسن المدد القول بأن أقل ما اشتملت عليه الكتب المتعلقة بعلم العدد هو: ذكر مواضع الخلاف فقط[٨]، لأن الصحيح أن أقل ما يشتمل عليه الكلام في هذا العلم، أمران: إجمال عدد آيات السورة، ثم ذكر مواضع الخلاف، وهذا هو الذي قلته في مقدمات حسن المدد[٩].

ثم ختم دراسته -وفقه الله- باختيار (الفرائد الحسان) للتدريس، مع (ناظمة الزهر) للمراحل العليا في الدراسة.

وأرى أن الميزة هي أن تشتمل المنظومة على ذكر إجمال عدد آيات السورة مع ذكر مواضع الخلاف، ثم قلة الخطأ؛ لأنه لا يكاد يوجد أحد يُقبل كل كلامه.

٢- وأيضا ممن وجدت لهم عملا متعلقا بعملنا هذا ما قام به د. بشير بن حسن الحميري من إدخاله على النظم عدد آيات السور لكل عاد، ثم محاولته الاستدراك وتصحيح ما وقع فيه الناظم، وذلك كله على منظومة المؤلف نفسها، وسمى عمله: (الزيادة والإحسان على الفرائد

(٥) حيث جعلها من عيوب (نظم الجواهر) لابن عرب، ص: ٣٥، وكذا (علق اللبيب) لبشير الحميري، ص:٤٤.
(٦) ص: ٣٠.
(٧) ص: ٢٥.
(٨) ص: ٤٨.
(٩) حسن المدد، للجعبري ص: ٢٩.



الحسان)، وقد استوعب المواضع التي فيها إشكال؛ لكنه لم يحرر المسائل ويرجعها إلى مراجع علماء العدد، ثم إنه جعله نظما مكملا ومدموجا مع نظم (الفرائد).

٣- تحقيق الفرائد الحسان للشيخ علي بن سعد الغامدي، ومع أن الذين أعادوا طبعها كثيرون إلا أن هذه الطبعة تميزت بوضع جدول في آخرها[١٠]، عنونه المحقق بـ: (خلافيات القاضي للمتقدمين)، واقتصر في ذكر الخلاف على العدد الحمصي، وجعل المصادر التي تحاكم إليها: العُماني والداني والهذلي والمعدل، ثم حاكم ما في المنظومة إلى كلام هؤلاء الأئمة.

وهناك ملاحظات على هذا العمل:

أ) تركه لبعض المصادر الأصلية المفرِّعة للشامي والتي اعتمدنا عليها، وهي: (مبهج الأسرار) للهمداني، و(حسن المدد) للجعبري، و(عقد الدرر) له أيضا، والجعبري يعد الخاتمة للكتب الأصول في علم العدد.

ب) إدخاله للداني في الترجيح غير مسلم له به، فإن الداني إنما ذكر تفردات الحمصي فقط سواء في العد أو الترك، ولم يذكر ما وافق فيه بعض الأئمة عدا وتركا، فإن المواضع التي ذكرها الداني قليلة نسبة إلى عدد المواضع التي اختلف فيها الأئمة.

ج) ذكر أن عدد المواضع التي خالف فيها المتقدمين هي: ٦٨ موضعًا، وهذا غير صحيح، فإنه قد أدخل في هذا الجدول بعض خلافيات المتقدمين لبعضهم، ولا علاقة للعلامة القاضي بها، فخذ آخر موضع في الجدول في قوله تعالى: ﴿الوَسوَاسِ﴾ الناس: ٤، فقال: (يعد بخلفه)، ولم يختلف في هذا الموضع أحد مِمَّن ذكر إلا المعدل فقط في ذكره للشامي بالخلاف، ولا علاقة للقاضي بهذا؛ لأنه ذكر في عنوان الجدول أنه سيذكر خلاف القاضي للمتقدمين، وهذا موضع خلاف المعدل غيره، والصحيح عند غيره في أن من عد هذا الموضع المكي والشامي[١١].

(١٠) الجدول في آخر المنظومة وشرحها: ١٣-١٧.

(١١) لا يصح الاعتراض على كلامي بأن في الموضع خلاف، فلذلك ذكره، نعم فيه خلاف، ولا علاقة للقاضي به، فإن القاضي أخذ بالقول الصحيح في الآية ولا يلزمه شيء بعد ذلك، لأن الجدول مبني على مخالفات القاضي لغيره، وليس على المواضع التي اختلف فيها أئمة العدد!.

ثم إن الجدول الذي وضعه، عليه بعض الملاحظات من حيث المعلومات الواردة فيه فإنه يذكر فيه الخلاف، مع أن بعض الأئمة لا خلاف لهم فيه، وقد ذكر أن هذا الجدول مجتزأ من رسالة أفردها لمخالفات المتأخرين للمتقدمين في العدد الحمصي.

مشكلة البحث

مشكلة البحث تتمثل في مخالفة منظومة (الفرائد الحسان) في بعض المواضع لما قاله أئمة علماء العدد، ولو كان ذلك في موضع أو اثنين أو ثلاثة لما كان للأمر مثل هذا الوضع، بل إن الملاحظات على المنظومة تصل إلى حدود العشرين ملاحظة.

ومع كل هذه الملاحظات وجب الكتابة حول الأمر للنظر في حل لهذه المشكلة إذا اتضحت وظهرت.

منهج البحث

سأستخدم أكثر من منهج مع بعضها للحاجة إليها في بنية هذا البحث واستقامته، فأولها: المنهج الاستقرائي، حيث أجرد كل ما قاله الإمام القاضي رضوان الله عليه مما خالف فيه الأقدمية، ثم استخدم المنهج النقدي في بيان حكم هذه المخالفة، ثم أستدل على الصحيح مما أثبته، وهذا من المنهج الاستدلالي.

أهداف البحث

١- بيان أن من التزم مراجع معينة، وبقي منها أكثرها وأقدمها فإن أعماله تحاكم إلى تلك الكتب.

٢- ذكر بعض الملاحظات على منظومة (الفرائد الحسان).

٣- نقل ما قاله الأئمة المتقدمون في تلك المسائل موثقا.

٤- بيان الصحيح حال الخلاف بينهم، مع بيان أوجه الترجيح.



أسئلة البحث

الأسئلة التي سيقوم البحث بالإجابة عنها هي:

١- هي من التزم بكتب معينة، وكان فيها أخطاء أنه لا يلام ولا ينبه على فعله.

٢- ما هي الملاحظات على منظومات الفرائد الحسان؟

٣- ما هي أقوال أئمة الرسم في تلك المخالفات؟

٤- ما هو الصحيح الموافق لكلام الأئمة فيما يتعلق بالمواضع المذكورة؟

تقسيم البحث

بدا لي أن أقسم البحث إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: مدخل إلى علم العدد.

المبحث الثاني: ما خالف فيه مصادره وجميع مصادر علم العدد.

المبحث الثالث: ما خالف بعض مصادره، وخالف أئمة العدد.

المبحث الرابع: ما وافق مصادره، لكنهم يخالفون أقوال أئمة علم العدد.

ثم ختمت البحث بذكر التوصيات التي خرجت بها من البحث، سائلا الله سبحانه وتعالى الإعانة والتيسير.

المبحث الأول

مدخل إلى علم العدد

هذا العلم يتعلق بمعرفة مواضع نهايات الآيات وتحديدها، مما يترتب عليه الاختلاف في إجمالي عدد آيات السور عند العادين، ثم اختلافهم في إجمالي عدد آيات القرآن الكريم لكل عاد.

ولما انتشر الصحابة في الأمصار المفتوحة وأقاموا بها يعلمون الناس القرآن وما يتعلق بالدين، ومن الأمور التي نقلوها لهم عدد آيات القرآن ومعرفة نهايات الآيات في السور، فأخذها الناس ودونوها وجمعوها، وذلك في أمصار العالم الإسلامي: مكة والمدينة ولها عددان: الأول والثاني، والكوفي والبصري والشامي.

وكان أول مراحل التأليف في علم العدد أن يذكر عدد مصرٍ منفردا عن غيره من الأمصار، من مثل (كتاب عدد المدني الأول) لنافع، وكتاب إسماعيل بن أبي كثير في المدني الآخر[١٢].

ثم تطور التأليف فيه بعد ذلك فجمعت بعض الأمصار، وأول ما جمع منها مع بعضها أعداد: (المدني والعراقي)، وقامت عليه كتب، من مثل الكتاب المنسوب للفراء، ومن مثل ما ذكره ابن مِهران في حواشي المبسوط، ومثل كتاب أبي العباس أحمد بن إبراهيم الوراق فهي كتب لم تذكر إلا أعداد تلك الأمصار فقط.

ثم أتت مرحلة بعد ذلك جمعت علماء العدد في الأمصار، فأدخلت مع السابقين: العدد المكي والشامي، وكان أول دخول هذه الأعداد جمعيا كتاب (سور القرآن) للفضل بن شاذان، ولكنه لم يدخلهما قولا واحد؛ فإنه كان متى ما تفرد المكي أو الشامي بعدٍّ أو بتركٍ ذكره في بداية السورة، وما وافقوا فيه غيرهم، ذكره في فرش السور.

ثم جاءت الكتب التي أدخلت الشامي والمكي مع بقية علماء العدد بغير تفريق فيما تفردوا به أو وافقوا فيه غيرهم، وعليه غالب كتب عد الآي.

(١٢) انظر الفهرست، النديم الوراق: ٥٧.



وكان آخر منهج في كتب عد الآي الكتب التي فرَّعت العدد الشامي إلى: دمشقي وحمصي، كمثل: (الكتاب الأوسط) للعُماني، ومباحث علم العدد في كتاب الهذلي (الكامل) وغيرها، وكتاب (حسن المدد) للجعبري.

وقد كانت كتب العدد تلتزم بذكر إجمالي عدد آيات السورة لعلماء العدد، ثم مواضع الخلاف في السورة عندهم، ولم يتخلف عن هذا الأمر أي كتاب من كتب علم العدد أبدا، وكانت بعض كتب علم العدد، تذكر إجمالي عدد آيات القرآن الكريم عند العادين في الأمصار في مقدمات تلك الكتب.

إلا أنه حصل انفصام في كتب علم العدد التي تذكر في المقدمات إجمالي عدد آيات القرآن لعاد معين؛ مقارنة بما يذكره المؤلف في كل سورة، فالأصل أننا إذا أردنا أن نعرف عدد آيات القرآن الكريم لأحد علماء العدد، أن نجمع عدد الآيات عنده في سورة الفاتحة ثم البقرة وهكذا إلى نهاية القرآن، والنتيجة تكون هي إجمالي عدد آيات القرآن لأحد علماء العدد.

وتناقلت الأمصار كتب علم العدد بغير تغيير، حتى وصل الأمر إلى عصرنا الحاضر، إلا أنه أصبح يعلم بغير ربطه بالقراءات القرآنية، فقلت معرفته والاحتفال به، وأصبح معزولا عما وُجِدَ من أجله، فضعف التأليف فيه، وأصبح عند بعضهم مجرد نقل لقول بغير تمحيص ولا تدقيق.

وكانت منظومة الإمام القاضي أحد المنظومات التي دُرِّسَتْ في جامعات العالم الإسلامي، ومع أهمية علم العدد وما يتعرض له رأيت أكتب فيه ملاحظات على هذه المنظومة، محاولا أن أنسب كل كلام أقوله إلى أئمة العدد.

وسوف أناقش الأمر مع الناظم إلى مصادره التي اعتمدها، ثم أُعَقِّبُ ذلك بما قاله أئمة علماء الرسم، وأختم الأمر بالصحيح الموافق لأقوال جماهير علماء العدد، وسأذكر ما فيه خلاف بينهم أيضا مع الترجيح. والملاحظات على المنظومة إلى جانب الأخطاء في نسبة العدد لأئمته، نجد أنه، كان يدرج السور مع بعضها في البيت الواحد، وكان الأولى لو فصل الكلام عن كل سورة في أبيات مستقلة، حتى تكون متميزة وواضحة. ثم إنه رضوان الله عليه، لم يُسَمِّ السور حين يدرجها، من

أجل أن يتميز الكلام عن كل سورة، وينفصل بعضه عن بعض، ولا يتداخل فيشتبه على القارئ المراد بالآية المذكورة.

والأئمة قبله من أصحاب المنظومات كانوا يدرجون السور مع بعضها، ولكنهم كانوا يفصلون كل سورة عن الأخرى، بذكر اسم السورة التالية، بعد انتهاء السورة الأولى.

وهذه أمور بسيطة مقارنة مع ما نذكره من ملاحظات في المنظومة من نسبة الأعداد إلى غير أهلها. والله الهادي إلى سواء السبيل.

المبحث الثاني

ما خالف فيه جميع مصادره

١- قال رحمه الله تعالى في سورة إبراهيم عليه السلام:

﴿جَدِيد﴾: الْكُوفِي وَشَامٍ نَقَلا مَعْ أَوَّلٍ، وَ﴿فِي السَّمَآءِ﴾: أَوَّلاَ

فجعل قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِ بِخَلق جَدِيد﴾: ١٩ معدودا للكوفي والشامي والمدني الأول.

وهذا الموضع تفرد به الناظم عن غيره من مصادره، فقال قال القسطلاني: «﴿خَلق جَدِيد﴾: كوفي ودمشقي ومدني أول»[١٣]، ومثله البنا الدمياطي[١٤]، وتابعهم على ذلك المتولي في كتابه[١٥] وفي منظومته[١٦].

(١٣) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٢٥٨٩/٦.

(١٤) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ١٦٥/٢.

(١٥) تحقيق البيان، المتولي: ١٢، ونسخة جامعة الملك سعود (٢٥٤٩): /و٢٥/.

(١٦) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٤٠، ٣٠٧/٤.



والصحيح أنه معدود للكوفي والدمشقي والمدني الأول، وكذلك قال الأئمة[١٧]، ويصح لو قال:

﴿جَدِيد﴾: الْكُوفِي دِمِشْقِيْ نَقَلا مَعْ أَوَّلٍ، وَ﴿فِي السَّمَاءِ﴾: أَوَّلاَ

٢- قال رحمه الله تعالى في سورة الحج:

﴿لُوطٍ﴾: لِشَامِيٍّ مَعَ البَصْـرِي اترُكِ وَ﴿المسلِمِينَ﴾ الخُلفُ لِلْمَكِّيْ حُكِيْ

فجعل الخلاف -مطلقا بغير ترجيح- في عد قوله تعالى: ﴿هُوَ سَمَّىٰكُمُ المُسلِمِينَ﴾: ٧٨ للمكي.

وقد جعلها القسطلاني معدودة للمكي بغير خلاف[١٨]، والبنا الدمياطي[١٩]، ولم يذكرها المتولي في المطبوعة[٢٠]، وذكرها في المخطوطة للكتاب جزما[٢١]، وكذا في منظومته[٢٢].

وجعله بالخلاف المطلق العطار والشاطبي[٢٣].

وجعله خلافا مرجحا بالسلب العُماني وشعلة[٢٤].

وجعله ابن الجوزي خلاف مرجحا بالإثبات[٢٥].

---

(١٧) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ١١/، والكتاب الأوسط، العماني: ٤٨٧، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٣٦٦/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١١٤، حسن المدد، الجعبري: ٣٤٧ وفي بعض النسخ كتب كلمة: (شامي) بعد كلمة دمشقي، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت ٥٨.

(١٨) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٢٩٥٧/٧.

(١٩) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٢٧٠/٢.

(٢٠) تحقيق البيان، المتولي: ١٧.

(٢١) تحقيق البيان نسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٣٣/.

(٢٢) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٥٦، ٣١٥/٤.

(٢٣) التبيان، العطار: ٢١٥، ناظمة الزهر، الشاطبي: البيت ١٦٢ حيث قال: (ومك له: ﴿سماكم المسلمين﴾ عن * خلاف، فسبع كالثريا له تسري)، فجعله خلافا ثم ذكر أن على القول بعده يكون إجمال آيات السورة عنده: ٧٧ آية.

(٢٤) الكتاب الأوسط، العماني: ٤٩٤ قال: (وقيل عن مكي: ﴿سماكم المسلمين﴾: وليس بمعروف)، ذات الرشد، شعلة الموصلي، حيث لم يعتمدها أولا ثم قال: (﴿سماكم المسلمين﴾ البعض يذكر عن: * مك، فتكمل عنهم: زاكيات عرى)، فرد العد للمكي لبعض علماء العدد، ثم ذكر أن إجمال آيات السورة عنده: (زاكياتُ عُرى) يعني: ٧٧ آية.

(٢٥) فنون الأفنان، ابن الجوزي: ١٤٤، فإنه ذكر العد أولا ثم قال: (وقيل) على صيغة التضعيف.

وجعلها الأندرابي والهذلي اختلاف طرق في العدد المكي، فجعلا ابن شَنَبُوذ يعدها عن المكي، والبزي يتركها عنه[٢٦].

وبقية العلماء ذكروا العد قولا واحدا للمكي[٢٧].

والراجح من أقوال العلماء هو ترجيح العد له.

وقد يقول البعض إنه لا تصح المؤاخذة على الشيخ؛ لأنه حكى بعض أقوال العلماء.

أقول: إن المتأخرين بعد أن عرفوا الأقوال وجب ألا يتتبعوا ضعيفها، بل يجب النظر في أقوال العلماء ثم تحقيق المسألة، وليس مجرد النقل تقليدا دون تمحيص.

فيصح البيت لو قال:

﴿لُوطٍ﴾: لِشَامِيٍّ مَعَ البَصْـرِي اترُكِ　　　وَ﴿المُسلِمِينَ﴾ العَدُّ لِلْمَكِّيْ حُكِيْ

٣- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة الشمس:

﴿فَعَقَرُوهَا﴾: الخُلْفُ لِلْمَكِّيِّ　　　وَأَوَّلٍ، وَاعْدُدْهُ لِلْحِمْصِـيِّ

فذكر أن قوله تعالى: ﴿فَكَذَّبوه فَعَقَرُوْهَا﴾: ١٤، عده المدني الأول والمكي بخلاف، فعمم الخلاف للمكي والمدني الأول.

أما الداني فجعل الخلاف للمكي فقط، فقال: (﴿فَعَقَرُوْهَا﴾: عدها المدني والمكي بخلاف عنه، ولم يعدها الباقون)[٢٨]، فجعل الخلاف للمكي فقط، وليس للاثنين.

---

(٢٦) الإيضاح الأندرابي: /ظ٥٤/ والقراءات الخمسين، الهذلي: ٣٧٧/١.

(٢٧) وهم: سور القرآن، ابن شاذان: ١٨٩، عدد آيات القرآن، الأنطاكي: ٣٥٦، وعدد آيات القرآن، ابن عبدالكافي: فرش سورة الحج، والروضة، المالكي: ٤٢٦، والبيان، الداني: ١٩٠، وروضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ١٧/، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٣٩، وجمال القراء، السخاوي: ٥٣٣/٢، حسن المدد، الجعبري: ٣٧٣، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت: ٧٤.

(٢٨) البيان، الداني: ٢٧٥.



وأما الشاطبي فقال:

وَشَمْسٌ: يُرَى هَدْيًا، وست: أولو جبر ....

بخلفهما، والخلف في: (العقر) عنهما ....

فأخبر أنَّ هذه الآية للمكي والمدني الأول بخلاف عنهما في الإجمال والفرش، ولكنه في ذكر الخلاف للمدني الأول مخالف لأصله، بل مخالف لعامة علماء العدد، ولعله قرأ في بعض نسخ الداني: (بخلاف عنهما)، ولم أجدها كذلك أبدا، فهو تفرد غير مقبول ولا عبرة به.

وقال القسطلاني: (﴿فعقروها﴾: المدني الأول وحمصي)[٢٩]، وكذا البنا الدمياطي[٣٠]، والمتولي في كتابه[٣١]، وفي منظومته[٣٢].

وعلماء العدد متفقون على أن المدني الأول عدها آية، واختلفوا في دخول المكي إلى أقوال:

الأول: من ذكره بالخلاف المطلق، بغير ترجيح، وهم: عالمان[٣٣].

الثاني: من ذكره بالخلاف مرجحا بالسلب وعدم العد، وهم: عالمان[٣٤].

الثالث: من جزموا بالعد للمكي، وهم خمسة أئمة[٣٥].

الرابع: من جزموا بالترك للمكي، وهم: تسعة أئمة في عشرة كتب[٣٦].

---

(٢٩) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٤٣٢٠/٩.

(٣٠) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٦١٢/٢.

(٣١) تحقيق البيان، المتولي: ٣٧، ونسخة جامعة الملك سعود (٢٥٤٩): /ظ٦٨/.

(٣٢) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ١٢٥، ٣٤٤/٤.

(٣٣) وهم: التبيان، العطار: ٤٠٣، ناظمة الزهر، الشاطبي، ولكنه أغرب فجعل الخلافي لهما الاثنين فقال: (وشمس: يرى هديا، وست: أولوا جبر// بخلفهما، والخلف في العقر: عنهما) عجز البيت: ٢٧٩، وصدر التالي، وهذا تفرد منه لم يقله أحد!.

(٣٤) البيان، الداني: ٢٧٥، وروضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٤٠/.

(٣٥) وهم: الأنطاكي في عدد آيات القرآن: ٥٩٢، وابن عبدالكافي: /و١٠٤/، والإيضاح الأندرابي: /ظ٥٦/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥١٥، الجامع، ابن وثيق: /و٣٢/.

(٣٦) وهم: عد آي القرآن، أبو حفص الطبري: ١٩٦، والروضة، المالكي: ٤٩٦، التلخيص، أبو معشر: ٤٧١، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٤٥٥/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ٢٧٤، وفنون الأفنان، ابن الجوزي: ١٧٢، وكمال القراء، السخاوي: ٥٥٦/٢، وذات الرشد، شعلة الموصلي، البيت: ١٦٥، حسن المدد، الجعبري: ٥١٧، وفي عقد الدرر، الجعبري البيت: ١٤٨.

والأمر لا يقال هنا بالكثرة، وذلك لأن الذين نقلوا العد أئمة، نجزم أنه ليس من قبيل الخطأ عندهم، بل هو علم وصل إليهم نقلوه كما وجدوه، والقاعدة في مثل هذا: أن المثبت مقدَّم على النافي؛ لأن عنده زيادة علم، لا يمكن أن تترك.

وعليه فيصح البيت لو قال:

﴿فَعَقَرُوهَا﴾: اعْدُدْهُ لِلْمَكِّيِّ وَأَوَّلٍ، وَاعْدُدْهُ لِلْحِمْصِيِّ

المبحث الثالث

ما خالف فيه الشيخ القاضي بعض مصادره التي اعتمد عليها

ما خالف فيه بعض أصوله التي ذكرها هو في مقدمة شرحه لمنظومته:

١- فمما خالف فيه الإمامين أبا عمرو الداني والشاطبي من غير تفريع الشامي قوله رحمه الله تعالى في آل عمران:

﴿مِمَّا تُحِبُّوْنَ﴾: لِمَكٍّ أَثْبِتِ وَلِلدِّمِشْقِيِّ كَذَا مَعْ شَيْبَةِ

فجعل قوله تعالى: ﴿مِمَّا تُحِبُّوْنَ﴾: ٩٢ معدودا للمكي والدمشقي وشيبة.

فخالف الداني والشاطبي؛ فإنهما جعلا هذه الآية معدودة لأهل الحجاز جميعا غير يزيد والشامي(٣٧).

وافقهم في قولهم هذا من مصادر الناظم القسطلاني، وهو ممن فرع الشامي فقال: «﴿مِمَّا تُحِبُّوْنَ﴾ حرمي ودمشقي غير أبي جعفر»(٣٨)، وبنصه نقله البنا(٣٩).

---

(٣٧) البيان، الداني: ١٤٣، والشاطبي في البيت: ٨٢-٨٥.

(٣٨) لطائف الإشارات، القسطلاني: ١٧٠٠/٤.

(٣٩) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٤٦٧/١.



وجاء في المطبوعة لكتاب المتولي فقال: (﴿تُحِبُّوْنَ﴾ عدها دمشقي غير أبي جعفر)[٤٠]، والصحيح كما في المخطوطة: (﴿تُحِبُّوْنَ﴾: عدها دمشقي وحجازي غير أبي جعفر)[٤١].

وأما في منظومته فقوله موافق لقول الناظم[٤٢]، والغريب أن القاضي شرح منظومة المتولي فذكر المراد ثم قال: (وصنيع الشاطبي في الناظمة يفيد أن هذا الموضع يتركه البصري والكوفي وأبو جعفر من أهل المدينة، فيكون معدودا للمكي والشامي وشيبة من علماء المدينة)[٤٣]، وهذا منه غريب جدًّا، فإذا كان التاركون هم البصري والكوفي وأبو جعفر فإن العادين هم الشامي والحجازي غير أبي جعفر، وهو ما يصرح به الأئمة كما سيأتي.

فتبين أنه في هذا مخالف لمصادره التي أشار إليها، وأن الصحيح هو أن هذا الموضع معدود للمكي والمدني الأول والمدني الثاني والدمشقي وشيبة، وعلى هذا كتب علم العدد[٤٤]، ويكون البيت صحيحا لو قال:

﴿مِمَّا تُحِبُّوْنَ﴾: لِحِرْمِ أَثْبِتِ ... وَلِلدِّمِشْقِيِّ كَذَا مَعْ شَيْبَةِ

٢- قال رحمه الله تعالى في سورة هود عليه السلام:

وَ﴿مُؤْمِنِينَ﴾: الْحِمْصِ مَعْ حِجَازِهِمْ ... ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ اعْدُدْهُ: عَنْ دِمَشْقِهِم

كَـذَا الْعِـــرَاقِـيِّ، وَ﴿عَامِلُـــونا﴾: ... هُـــمُ مَـــعَ الأَوَّلِ نَاقِــلُونَـــــا

(٤٠) تحقيق البيان، المتولي: ٦.

(٤١) تحقيق البيان نسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /و١٢/.

(٤٢) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ١٧، ٢٩٧/٤.

(٤٣) شرح القاضي على منظومة المتولي: ٢٩٧/٤.

(٤٤) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٢٩/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٢، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٤٠٠/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٨٦، حسن المدد، الجعبري: ٤٢٥، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت ١٠٣.

فجعل قوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُوْنَ مُخْتَلِفِيْنَ﴾ ١١٨ معدودا للدمشقي والعراقي. وكذا قال القسطلاني[٤٥] وتبعه البنا الدمياطي[٤٦].

والقسطلاني نقله بنصه عن الجعبري[٤٧]، وصحح الجعبري القول في هذه الفاصلة في منظومته عقد الدرر على ما سيأتي في التصحيح.

وخالف الناظم المتولي من مصادره فوافق -الأخير- كلام جمهور العلماء في هذا الموضع فجعلها معدودة للشامي والعراقي[٤٨]، وكذا في منظومته[٤٩].

والصحيح أنه معدود: للشامي بكماله والعراقي معه، وهو ما عليه الأئمة[٥٠]، ويصح البيت إذا قيل:

وَ﴿مُؤْمِنِينَ﴾: الْحِمْصِ مَعْ حِجَازِهِمْ ﴿مُخْتَلِفِينَ﴾ اعْدُدْهُ: عَنْ شَامِيِّهِمْ

كَـذَا الْعِـرَاقِـيِّ، وَ﴿عَـامِـلُـونـا﴾: هُـمُ مَـعَ الأَوَّلِ نَـاقِـلُونَـا

٣- قال رحمه الله تعالى في سورة الزمر:

كُوْفٍ: ﴿لَهُ دِيْنِيْ﴾ وَ﴿هَادٍ﴾: ثَانِيَا ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾: عُنْهُ رُوِيَا

---

(٤٥) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٢٤٢١/٦.

(٤٦) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ١٢٢/٢.

(٤٧) الجعبري في حسن المدد: ٣٣٧، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت ٥٣.

(٤٨) تحقيق البيان، المتولي: ١١، ونسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٢٣/.

(٤٩) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٣٥، ٣٠٥/٤.

(٥٠) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٨/، والكتاب الأوسط، العماني: ٤٨٥، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٣٦٢/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٠٦، حسن المدد، الجعبري: ٣٣٧، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت ٥٣.



فجعل قوله تعالى: ﴿إِنِّي عَامِلٌ فَسَوْفَ تَعْلَمُوْنَ﴾: **٣٩** معدود للكوفي.

فوافق من مصادره القسطلاني[٥١]، والبنا الدمياطي[٥٢].

وخالف المتولي الذي جعلها معدودة للكوفي والدمشقي على قول الجمهور[٥٣]، لكن المتولي في منظومته خالف ذلك فذكر عدها للكوفي منفردا[٥٤].

والصحيح أنه معدود عند الكوفي والحمصي، وعليه الأئمة رضوان الله عليهم[٥٥]، فيصح البيت لو قال:

كُوْفٍ: ﴿لَهُ دِيْنِيْ﴾ وَ﴿هَادٍ﴾: ثَانِيَا　　　وَ﴿تَعْلَمُوْنَ﴾ مَعَ حَمْصٍ رُوِيَا

٤- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة غافر:

ثَانٍ دِمِشْقٍ: ﴿وَالبَصِيْرُ﴾ عَنْهُمَا　　　وَ﴿يُسْحَبُوْنَ﴾: الكُوْفِ عَدَّ مَعْهُمَا

فجعل قوله تعالى: ﴿وَالسَّلَٰسِلُ يُسحَبُونَ﴾: **٧١** معدودا للمدني الثاني والدمشقي والكوفي.

فوافق القسطلاني[٥٦]، والمتولي في كتابه[٥٧]، وكذا منظومته[٥٨].

وقال البنا الدمياطي: (﴿يُسحَبُونَ﴾ كوفي ومدني أخير)[٥٩].

---

(٥١) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٣٥٦٥/٨.

(٥٢) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٤٢٦/٢.

(٥٣) تحقيق البيان، المتولي: ٢٥، ونسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٤٧/.

(٥٤) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٧٨، ٣٢٥/٤.

(٥٥) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٢٦/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٠، القراءات الخمسين، الهذلي: ٣٩٦/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٧٧، حسن المدد، الجعبري: ٤١٧، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت: ٩٧.

(٥٦) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٣٥٩٩/٨.

(٥٧) تحقيق البيان، المتولي: ٢٥، ونسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /و٤٩/.

(٥٨) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٨٢، ٣٢٧/٤.

(٥٩) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٤٣٤/٢.

والصحيح أن هذا الموضع معدود للمدني الثاني والشامي بكماله والكوفي، وعليه كلام الأئمة المفرعين للشامي[٦٠].

إلا الجعبريَّ فوافق الناظم في قوله هذا[٦١]؛ ولكننا حين نحاكم الجعبري إلى إجمالي عدد آيات السورة التي ذكرها[٦٢] نجده قد أخطأ فيها؛ فوافق أئمة العدد في الإجمال وخالفهم في فرش هذه الفاصلة، فلم يتوافق عنده الإجمال والفرش، فيُقَدَّمُ الإجمال عنده لموافقته الأئمة، إلى جانب أنه قد صحح ذلك في منظومته فذكره على ما يوافق أقوال أئمة العدد.

ويصح البيت لو قال:

ثَانٍ دِمِشْقٍ: ﴿وَالبَصِيْرُ﴾، كُوْفِهِمْ   فِي الشَّامِ ﴿يُسْحَبُوْنَ﴾: قُلْ وَثَانِهِمْ

٥- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة غافر أيضا:

وَ﴿فِي الحَمِيْمِ﴾: أَوَّلُ مَكِّيٌّ   وَ﴿تُشْـرِكُوْنَ﴾ الكُوْفِي وَالشَّامِيُّ

فأخبر أن قول المولى عز وجل: ﴿ثُمَّ قِيْلَ لَهُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُوْنَ﴾: ٧٣ معدود للكوفي والشامي.

فخالف القسطلاني الذي قال: (﴿أَيْنَ مَا كُنْتُمْ تُشْرِكُوْنَ﴾ كوفي ودمشقي)[٦٣]، وكذا قال البنا الدمياطي[٦٤].

---

(٦٠) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٢٧/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥٠١، القراءات الخمسين، الهذلي: ٣٩٧/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٨٠، والجعبري في عقد الدرر، البيت: ١٠٠.

(٦١) حسن المدد: ٤٢١.

(٦٢) فقال إن إجمال آيات السورة للحمصي ٨٤ آية مثل الحجازيين، ولكنه بإسقاطه للحمصي من عد هذا الموضع سيكون إجمالي آيات السورة للحمصي ٨٣ آية، وهذا لم يقله أحد، فبطل قول الجعبري، ولعله سبق قلم.

(٦٣) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٣٥٩٩/٨.

(٦٤) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٤٣٤/٢.



وما في كتاب المتولي متوافق مع قول الناظم فقد قال: (﴿تُشْرِكُوْنَ﴾ عدها: كوفي وشامي)[٦٥]، وكذلك ذكرها في منظومته[٦٦].

والصحيح أنه معدود للكوفي والدمشقي وعليه قول جمهور المفرعين للشامي[٦٧].

وخالف المعدل فجعلها كما قال الناظم هنا، وهو في هذه السورة لم يفرع الشامي لا في هذا الموضع ولا في ﴿التَّلَاقِ﴾: ١٥، و﴿بَٰرِزُونَ﴾: ١٦، و﴿وَالبَصِيْرِ﴾: ٥٨، وكذا هذا في الموضع[٦٨]، وما دام أنه ترك التفريع في جميع المواضع، فلا يكون كلامه حجة على المفرِّعين، بل الناقلون له حجة عليه، ويصح البيت لو قال:

وَ﴿فِي الحَمِيْمِ﴾: أَوَّلٌ مَكِّيّ   دِمَشْقُ ﴿تُشْـرِكُوْنَ﴾: قُلْ كُوْفِيُّ

٦- ثم قال رحمه الله في سورة الواقعة:

﴿مَوْضُوْنَةٍ﴾: للبصـرِ والشاميْ اردُدِ   لِلثَّانِ وَالمكّيْ: ﴿أَبَارِيْقَ﴾ اعْدُدِ

فذكر أن قوله تعالى: ﴿عَلَى سُرُرٍ مَوْضُوْنَةٍ﴾: ١٥ ترك عدها البصري والشامي.

فوافق القسطلاني الذي عبر عنها بقوله: (﴿مَوْضُوْنَةٍ﴾ حجازي وكوفي)؛ فذكر العادين، والناظم ذكر المسقطين للعد ولا إشكال في ذلك[٦٩]، وكذا البنا الدمياطي[٧٠]، والمتولي في كتابه[٧١]، وكذا في منظومته[٧٢].

---

(٦٥) تحقيق البيان، المتولي: ٢٥، وأخطا طابع الكتاب فكتب الفاصلة: (تشكرون)!، وعلى الصحيح في نسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٣٣/.

(٦٦) منظومة تحقيق البيان، المتولي، في البيت: ٨٣، ٣٢٧/٤.

(٦٧) وعليه: الكتاب الأوسط، العماني: ٥٠١، القراءات الخمسين، الهذلي: ٣٩٧/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٨٠، حسن المدد، الجعبري: ٤٢٠، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت: ١٠١.

(٦٨) روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٢٧/.

(٦٩) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٣٩١١/٩.

(٧٠) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٥١٤/٢.

(٧١) تحقيق البيان، المتولي: ٣٠، ونسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /و٥٧/.

(٧٢) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٩٨، ٣٣٣/٤.

والصحيح أن الذي ترك عدها هو البصري والدمشقي فقط، وعليه الأئمة رضوان الله عليهم[٧٣]، وخالفهم العُماني فجعلها متروكة للبصري والشامي بكماله[٧٤]، ويقدم قول الجماعة على قوله.

ويصح البيت لو قال:

﴿مَوْضُوْنَةٌ﴾: بَصْـرِيْ الدِّمِشْقِيُّ ارْدُدِ   لِلثَّانِ وَالمكِّيْ: ﴿أَبَارِيْقَ﴾ اعْدُدِ

٧- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة الواقعة أيضا:

وأوَّلٌ والكوفِ ﴿عِينٌ﴾ رَوَيا   ﴿تَأْثِيْمًا﴾: اَوَّلٌ وَمَكٍّ نَفَيَا

فذكر أن قوله تعالى: ﴿وَحُوْرٌ عِيْنٌ﴾: ٢٢ يعدها المدني الأول والكوفي.

وهذا يوافق ما قاله القسطلاني[٧٥]، والمتولي في كتابه[٧٦]، وكذا في منظومته[٧٧].

وقال البنا الدمياطي: (﴿وَحُوْرٌ عِيْنٌ﴾ مدني أخير)[٧٨]، وهذا خطأ.

والصحيح أن الحمصي يشترك معهما في عدها، وعليه جماعة من المفرعين[٧٩]، إلا المعدل وقد اختل عليه الأمر في هذه السورة على التفريع، والهمداني والجعبري في حسن المدد[٨٠]، والصحيح عند الأئمة أن المثبت مقدم على النافي.

(٧٣) وهم: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٣٣/، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٤١٦/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ٢١٠، حسن المدد، الجعبري: ٤٥٥، وعقد الدرر، الجعبري: البيت: ١١٩، وافقهم فنون الأفنان، ابن الجوزي:١٦٠؛ مع أنه لا يفرع الشامي إلا نادرا.

(٧٤) الكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٧.

(٧٥) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٣٩١٢/٩.

(٧٦) تحقيق البيان، المتولي: ٣٠، نسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /و٥٧/.

(٧٧) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٩٩، ٣٣٣/٤.

(٧٨) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٥١٤/٢.

(٧٩) وهم: الكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٧، القراءات الخمسين، الهذلي: ٤١٦/١، وعقد الدرر، الجعبري: البيت: ١١٨.

(٨٠) روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٣٣/، ومبهج الأسرار، الهمداني: ٢١٠، حسن المدد، الجعبري: ٤٥٥.



ويصح البيت لو قال:

وَحِمْصَ: ﴿عِيْنٌ﴾ أَوَّلًا وَكُوْفِيَا ﴿تَأْثِيْمًا﴾: اَوَّلٌ وَمَكٍّ نَفَيَا

٨- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة الواقعة:

واعدُدْ ﴿يَقُوْلُونَ﴾ لِمَكٍّ حِمْصِيْ و﴿الأَوَّلون﴾ عنْه دعْ بالنصِّ

فذكر أن قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا يَقُوْلُوْنَ﴾: ٤٧ معدود للمكي والحمصي.

قال القسطلاني: (﴿حَمِيْمٍ﴾: غير كوفي، ﴿يَقُوْلُوْنَ﴾: له)[٨١]، كذا في التحقيق الذي أصدره المجمع، وهذا خطأ واضح، وأصل العبارة كما عند الجعبري: (﴿وَحَمِيْمٍ﴾: غير مكي، ﴿وَكَانُوا يَقُوْلُوْنَ﴾: له)[٨٢].

وأما البنا الدمياطي فنقل عبارة القسطلاني بنصها[٨٣]، وتقدم أنها خطأ محض.

وقال المتولي في كتابه: (﴿يَقُوْلُوْنَ﴾: عدها حمصي)[٨٤]، فأسقط المكي!، وفي النسخة المخطوطة منه: (﴿يَقُوْلُوْنَ﴾: غير حمصي)[٨٥]!.

وأما في منظومته فقال: (﴿يَقُوْلُوْنَ﴾ للمكي والحمصي عُدّ)[٨٦]، فوافقه الناظم.

(٨١) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٣٩١٢/٩.

(٨٢) حسن المدد: ٤٥٦.

(٨٣) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٥١٤/٢.

(٨٤) تحقيق البيان، المتولي: ٣٠.

(٨٥) تحقيق البيان نسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٥٧/.

(٨٦) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ١٠٢، ٣٣٥/٤.

والصحيح أنه معدود للمكي منفردا، وعليه الأئمة باتفاق[٨٧]، عدا الخلاف في طرق العد للمكي عند الهذلي[٨٨].

ويصح البيت لو قال:

وَاعْدُدْ ﴿يَقُوْلُوْنَ﴾: لِمَكٍّ وَاحْصِ   وَ﴿الأَوَّلُوْنَ﴾: الحِمْصِ دَعْ بِالنَّصِّ

٩- ثم قال رحمه الله في سورة الطلاق:

وَلِلدِّمَشْقِيْ عَدَدُ: ﴿الآخِرِ﴾ جَا   والثانِ مع ملكٍّ وكوفٍ ﴿مَخْرجا﴾

فذكر أن قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا﴾: ٢ معدود للمدني الثاني والمكي والكوفي.

وهو في هذا موافق لما قاله الداني[٨٩] والشاطبي[٩٠]، ولكنهما لا يفرعان الشامي، والناظم التزم التفريع عن الشامي، فلزمه أخذ كلام المفرعين وتتبُّعه.

أما القسطلاني فقال: (﴿مَخْرَجًا﴾ كوفي وحمصي ومدني أخير)[٩١]؛ فأسقط المكي، وقد اغتر بما ذكره الجعبري حين قال: (﴿مَخْرَجًا﴾: كوفي وحمصي والأخير)[٩٢]، وقد صحح الجعبري كلامه هذا في منظومته عقد الدرر.

---

(٨٧) وهم: سور القرآن، ابن شاذان: ٣٠١، عدد آيات القرآن، الأنطاكي: ٤٩٨، وأبو حفص الطبري في عدد آيات القرآن:١٧٠، وابن عبدالكافي: /و٩٠/، والتبيان، العطار: ٣٢١، والروضة، المالكي: ٤٧٥، والبيان، الداني: ٢٣٩، والإيضاح الأندرابي: /ظ٥٥/، وأبو معشر في التلخيص: ٤٢٧، وروضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٣٣/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٧، ومبهج الأسرار، الهمداني: ٢١٠، ناظمة الزهر، الشاطبي: ٢٣٦، وفنون الأفنان، ابن الجوزي: ١٦٠، والسخاوي في كمال القراء: ٥٤٧/٢، الجامع، ابن وثيق: :ظ٢٢٩/، ذات الرشد، شعلة الموصلي، البيت: ١٣٩، حسن المدد، الجعبري: ٤٥٥، وعقد الدرر، الجعبري: البيت: ١٢١.

(٨٨) القراءات الخمسين، الهذلي: ٤١٦/١*يذكر طرقه هنا للفائدة*.

(٨٩) البيان، الداني: ٢٤٩.

(٩٠) ناظمة الزهر، البيت: ٢٤٥-٢٤٦.

(٩١) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٤٠٣٠/٩.

(٩٢) حسن المدد: ٤٧٠.



ونقل البنا الدمياطي نص عبارة القسطلاني[٩٣]، وكذا قال المتولي في كتابه[٩٤].

وأما المتولي في منظومته فجعل هذه الآية معدودة للكوفي والمكي والمدني الأخير[٩٥]، فوافقه الناظم.

والصحيح أن هذه الآية معدودة للمدني الثاني والمكي والكوفي والحمصي، وعليه الإئمة المفرعين للشامي[٩٦].

فيصح لو قال:

وَلِلدِّمَشْقِيْ عَدَدُ: ﴿الآخِرِ﴾ جَا	**وَالثَّانِ حِمْصُ مَكِّ كُوْفِ: ﴿مَخْرَجَا﴾**

١٠- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة المزمل:

﴿رسولًا﴾ المكّيْ وخُلفُ الثانيْ	**لَهُ، وَ﴿شِيْبًا﴾: كُلُّهُمْ لَا الثَّانِيْ**

فذكر أن قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُوْلًا﴾: ١٥ معدود للمكي.

أما القسطلاني فقال: (﴿وَجَحِيْمًا﴾: غير حمصي، ﴿إِلَيْكُمْ رَسُوْلًا﴾: مكي ونافع معه)[٩٧]، وعبارته بنصها منقولة عن الجعبري -كما هي عادته في أخذ علم العدد من كتاب الجعبري-.

---

(٩٣) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٥٤٤/٢.

(٩٤) تحقيق البيان، المتولي: ٣٢، ونسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٥٩-و٦٠/.

(٩٥) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ١٠٧، ٣٣٧/٤.

(٩٦) وهم: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٣٥/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٨، القراءات الخمسين، الهذلي: ٤٢٧/١ وكأن في النسخة المخطوط سقط؛ لأنه ذكر أن الكوفي والحمصي فقط من يعدانها، وهذا خطأ: /ظ٣١/، ومبهج الأسرار، الهمداني: ٢٢٥، وكذا فنون الأفنان، ابن الجوزي: ١٦٣، مع ندرة ما يفرّع الشامي، حسن المدد، الجعبري: ٤٧٠، وعقد الدرر، الجعبري: البيت: ١٢٦، وللمكي خلاف عريض بين الأئمة في هذه الآية، وهو ليس مما نناقشه الآن، وقد أفرغت فيه القول في كتابي (إتحاف الحبيب) في شرح البيتين: ١٩٩-٢٠٠.

(٩٧) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٤١٣٦/٩.

والجعبري حذق في استخدام الكلام، فقد أتى بلفظة: (معه) ليدخل العَادَّ السابق المذكور في الموضع الذي قبله، لأن المتتبع لمنهجه يعرف أنه لا يستخدم أي كلمة إلا لمعنى، وهذا هو الذي قال به الأئمة المفرعون للشامي، وكذا صرح به في منظومته عقد الدرر.

بيد أن البنا الدمياطي نقل عن القسطلاني نفس الترتيب ثم أسقط كلمة: (معه)[٩٨]؛ ظنا منه أنها أتت للتوكيد، وليست كذلك بل أتت لمعنى مستقل، ثم نقلها عن الدمياطيُّ المتولي في كتابه[٩٩]، وكل السابقين -القسطلاني والبنا والمتولي- زادوا نافعا، ولم يذكره المؤلف، فخالف بعض مصادره[١٠٠] في ترك ذكر نافع هنا، وخالف بعض أئمة العدد المفرِّعين للشامي في عدم ذكر الحمصي.

وجعلها المتولي في منظومته معدودة للمكي متفردا[١٠١]، فوافقه الناظم.

والصحيح أن هذا الموضع معدود للمكي والحمصي، وعليه المفرعين للشامي[١٠٢]، وتفرد المالكي والهمداني وابن الجوزي والجعبري -في كتابيه-فزادوا: (نافعا) في عد هذا الموضع[١٠٣].

وقولهم تفريع رواة لم ينقله جمهورهم، فلا يؤخذ به؛ لمخالفته الطرق المشهورة لعد المدني الثاني عند الجمهور الذين يجزمون بإسقاط المدني الثاني لعد هذه الآية، وهو الصواب، فيصح البيت لو قال:

عَنْهُ ﴿رَسُوْلًا﴾: مَكِّ، خُلْفُ الثَّانِيْ … لَهُ، وَ﴿شِيْبًا﴾: كُلُّهُمْ لَا الثَّانِيْ

---

(٩٨) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٥٦٨/٢.

(٩٩) تحقيق البيان، المتولي: ٣٤، نسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٦٢/.

(١٠٠) لأن الداني والشاطبي لم يذكراه، لأنه نسبة عدد إلى رجل فلا يعتبره الأئمة، لأن الأعداد إنما تنسب إلى الأمصار، وليس إلى رواته في تلك الأمصار، كما استقر عليه العمل عند المؤلفين الناقلين لعلم العدد.

(١٠١) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ١١٥، ٣٤٠/٤.

(١٠٢) وهم: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٣٧/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥١١، القراءات الخمسين، الهذلي: ٤٣٦/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ٢٤٠، حسن المدد، الجعبري: ٤٨٧، وعقد الدرر، الجعبري: البيت: ١٣٦.

(١٠٣) الروضة، المالكي: ٤٨٦، ومبهج الأسرار، الهمداني: ٢٤٠، وفنون الأفنان، ابن الجوزي: ١٦٦، حسن المدد، الجعبري: ٤٨٧.



المبحث الرابع

ما وافق فيه الشيخ القاضيُّ القسطلانيَّ والدمياطيَّ والمتوليَ مخالفين أئمة العدد

ما اتفق فيه مع مصادره وخالفوا أئمة العدد في قولهم ذلك، ومن هذه الأخطاء:

١و٢- أنه قال رحمه الله في سورة البقرة:

(وَأَوَّلا الشُّوْرَى): لِحِمْصِيٍّ يُعَدْ مُوَافِقًا لِلْكُوْفِ فِيْمَا قَدْ وَرَدْ

٣- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة الشورى:

﴿ثَمُوْدَ إِذْ﴾: لِلْبَصْـرِ دَعْ وَالشَّامِيْ وَالكُوْفِ وَالحِمْصِـيُّ: ﴿كَالأَعْلامِ﴾

فأخبر أن قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ الْجَوَارِ فِي الْبَحْرِ كَالأَعْلامِ ﴾: ٣٢ معدود للكوفي والحمصي.

فإنه حين ذكر الحروف المقطعة أراد أن يجمعهم في قاعدة عامة، حتى لا يكرر الكلام عليها في أوائل كل سورة توجد فيها، فجعل الموضعين الأولين في الشورى معدودين للحمصي.

وهذا الموضع من تفريعات الشامي التي لم يتطرق إليها الداني والشاطبي، فهي خارجة عن هذين الأصلين فيما رجع إليه الناظم.

والناظم -رحمه الله- في هذا متابع للقسطلاني الذي قال: (﴿حم﴾ و﴿عسق﴾ و﴿كَالأَعلَٰمِ﴾: كوفي وحمصي في اتفاق)[١٠٤]، ونقله بنصه البنا الدمياطي[١٠٥].

(١٠٤) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٣٦٤٨/٨.

(١٠٥) إتحاف فضلا البشر: ٤٤٧/٢.

تابعه على ذلك المتولي في كتابه فذكر عقب كل فاصلة من الفواصل الثلاث المتقدمة أنها معدودة للكوفي والحمصي[١٠٦]، وكذا في منظومته[١٠٧].

وعبارة القسطلاني مختلة حين قال: (كوفي وحمصي في اتفاق)، والأئمة حين يريدون المعنى الذي يقصده يقولون: (كوفي وحمصي باتفاق) أو: (كوفي وحمصي في اتفاقهما)، ولا تكون العبارة سليمة تماما بتلك الصياغة، والذي أظنه راجحا أن هناك خطأ في بعض أصول الكتاب فأثبت هذا الكلام في المطبوعة خطأً؛ وذلك لأن القسطلاني نقل مبحث علم العدد في كتابه عن كتاب حسن المدد للجعبري، وبالرجوع إلى كتاب الجعبري نجد الجملة هكذا: (﴿حم﴾ و﴿عسق﴾ و﴿كَالأَعْلامِ﴾: كوفي وحمصي في القاف)[١٠٨].

وحين أراد الأخوة في مركز الدراسات القرآنية بمجمع الملك فهد تخريج الخبر، خرجوه من حسن المدد، وأشاروا إليه في الحاشية إلى تخريجهم للكلام من تحقيق: جمال الشايب، ومن طبعة المجمع، التي حققتها وقدمتها إليهم، فأخطؤوا في صحة العزو إلى الجعبري، ولم يتأكدوا من العبارة عنده. والصحيح الذي عليه عامة العلماء الذين يفرعون الشامي يقولون إن الحمصي وافق الكوفي في عد موضع واحد وهو: ﴿عسق﴾ فقط، وهو نص عبارة الجعبري الذي ذكر أن الحمصي يوافق الكوفي في حرف القاف فقط، وكذلك قال الأئمة، ولم يدخلوا أي موضع آخر في هذه السورة للحمصي، وأن ﴿حم﴾ و﴿ كَالأَعْلامِ﴾ يتفرد الكوفي بعدهما دون غيره[١٠٩]، ويكون البيت صحيحا لو قال:

(وَثَانِيَ الشُّوْرَى): لِحِمْصِيٍّ يُعَدْ وَالكُوْفِ فِي الإِثْنَيْنِ فِيْمَا قَدْ وَرَدْ

(١٠٦) تحقيق البيان، المتولي: ٢٦، نسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /و٥٠/.

(١٠٧) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيتين: ٦ و٨٤، ٤/٢٩٢ و٣٢٧.

(١٠٨) حسن المدد: ٤٢٥.

(١٠٩) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٢٩/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٢، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٤٠٠/١-٤٠١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٨٦، حسن المدد، الجعبري: ٤٢٥، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت ١٠٣.



وأما موضع الشورى فالصحيح أنه معدود أيضا للكوفي لوحده، وعلى ذلك جميع الأئمة، وخاصة المفرعين للشامي[١١٠]، ويصح البيت لو قال:

﴿ثَمُـــوْدَ إِذْ﴾: لِلْبَصْـرِ دَعْ وَالشَّـــامِيْ وَالكُوْفِ قَدْ عَدُّوا بِـ: ﴿كَالأَعْلَامِ﴾

٤ و٥- قال رحمه الله في سورة يونس عليه السلام:

وَالشَّامِ لَفْظَ: ﴿الدِّينَ﴾ وَ﴿الصُّدُورِ﴾ عَدْ وَ﴿الشّٰكِرِينَ﴾: لِسِوَاهُ يُعْتَمَدْ

ففي هذا البيت خطأين في العزو:

الأول: جعل قوله تعالى: ﴿مُخْلِصِيْنَ لَهُ الدِّيْنَ﴾: ٢٢ معدودا للشامي بكماله.

والناظم وافق مصادره المفرّعين للشامي في هذا القول[١١١].

ولعل الاختلال جاء عندهم من قول الجعبري: (﴿لَهُ الدِّيْنَ﴾، ﴿فِي الصُّدُوْرِ﴾ شامي، وقيل: دمشقي، ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الشّٰكِرِينَ﴾ غيره)[١١٢]، فذكره هنا بالخلاف، ثم إنه وافق جمهور علماء العدد المفرّعين للشامي في منظومته: (عقد للدرر) فصحح كلامه فيها، ومنظومته هذه هي آخر التآليف له في علم العدد[١١٣]؛ فهي المعتبرة حال الخلاف بينها وبين (حسن المدد).

والصحيح أنه معدود للدمشقي فقط كما ذكره الأئمة الذين يفرّعون الشامي[١١٤].

(١١٠) وهم: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٢٩/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٢، القراءات الخمسين، الهذلي: ٤٠٠/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٨٦، حسن المدد، الجعبري: ٤٢٥، وعقد الدرر، الجعبري: البيت: ١٠٣.

(١١١) القسطلاني في لطائف الإشارات، القسطلاني: ٢٣٦٢/٦، والبنا في إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ١٠٣ والمتولي في تحقيق البيان، المتولي: ١٠ و١١ ونسخة جامعة الملك سعود (٢٥٤٩): /ظ٢١/، ومنظومة تحقيق البيان، المتولي للمتولي أيضا، في البيت: ٣١، ٣٠٤/٤.

(١١٢) حسن المدد: ٣٣٤.

(١١٣) عقد الدرر: البيت ٥١.

(١١٤) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٨/، والكتاب الأوسط، العماني: ٤٧٣، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٣٦١/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٠٤.

الثاني: أنه نسب عد ﴿لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّٰكِرِينَ﴾: ٢٢ لغير الشامي، وهذا غير صحيح، فإن العادين هم غير الدمشقي فقط، وعليه كلام الأئمة الفرعين للشامي إلى دمشقي وحمصي(١١٥)، وتقدم قول الجعبري الذي صححه في منظومته عقد الدرر.

وعليه فيصحح البيت إلى التالي:

شَامِ ﴿الصُّدُوْرِ﴾، وَالدِّمِشْقِي ﴿الدِّيْنُ﴾ عَدْ وَ﴿ الشَّٰكِرِينَ ﴾: لِسِوَاهُ يُعْتَمَدْ

٦ و٧ و٨- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة طه:

﴿فِي الْيَمِّ﴾: حِمْصٍ، ﴿تَحْزَنِ﴾ ﴿اسْرَائِيلَ﴾ معْ ﴿مَدْيَنَ﴾ ﴿مُوسى أَنْ﴾: لِشَامِيٍّ تَقَعْ

فأخطأ في نسبة عد ثلاثة مواضع في هذا البيت:

الأول: ﴿كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾: ٤٠.

الثاني: ﴿فَلَبِثْتَ سِنِيْنَ فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾: ٤٠.

الثالث: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوْسَى﴾: ٧٧، فنسب عد هذه الثلاثة المواضع إلى الشامي بكماله، وهذا مخالف لما قاله أئمة العدد.

ومثله نسب القسطلاني عدد هذه الآيات للشامي بكماله(١١٦)، وكذا البنا الدمياطي(١١٧)، وكذلك هو عند المتولي في المخطوط لكتابه(١١٨)، أما في المطبوع فإنه أسقط موضع ﴿وَلَا تَحْزَنَ﴾ و﴿إِلَى مُوْسَى﴾ ولعله من الطابع(١١٩)، وفي منظومته وافقه القاضي أيضا(١٢٠).

(١١٥) وعليه: الكتاب الأوسط، العماني: ٤٧٣، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٣٦١/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٠٤، والجعبري في عقد الدرر: البيت ٥١.

(١١٦) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٢٨٥٩/٧.

(١١٧) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٢٤٢/٢.

(١١٨) تحقيق البيان نسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٣٠-و٣١/.

(١١٩) تحقيق البيان، المتولي: ١٥-١٦.

(١٢٠) منظومة تحقيق البيان، المتولي، في البيتين: ٤٨ و٤٩، ٣١١/٤.



والصحيح أن الثلاثة المواضع معدودة للدمشقي لوحده[١٢١].

وتفرد الهذلي بنسبة: ﴿وَلَا تَحْزَنَ﴾ للشامي بكماله مخالفا لغيره من الأئمة[١٢٢].

وخالف الهمداني فنسب عد قوله تعالى: ﴿إِلَى مُوسَى﴾: ٧٧ إلى الشامي[١٢٣]، وهو تفرد منه.

فيصح البيت لو قال:

﴿فِي الْيَمِّ﴾: حِمْصٍ، وَدِمِشْقٍ: ﴿تَحْزَنَ﴾	﴿مَدْيَنَ﴾ ﴿مُوسى أَنْ﴾: لَهُ بِلَا عَنَا
(مَعْنَا) ﴿بَنِيَ إِسْرَائِيل﴾: شَامٍ عَدَّهُمْ	هَذَا صَرِيحُ الحَــقِّ فِيْـهَا عِنْدَهُـمْ

٩- قال رحمه الله في سورة طه أيضا:

﴿غَشِيَهُمْ﴾ فِي الثَّانِ: كُوفٍ، ﴿أَسِفَا﴾:	لِلْمَــدَنِيِّ الأَوَّلِ وَ المكِّي اعْــرِفَا

فأخبر أن قوله تعالى: ﴿غَضْبَانَ أَسِفًا﴾: ٨٦ معدودة للمدني الأول والمكي.

وهي كذلك عند القسطلاني[١٢٤]، والبنا الدمياطي[١٢٥]، والمتولي في كتابه[١٢٦]، وكذا في منظومته[١٢٧].

وهم مُعتمِدون في ذلك على ما قاله الجعبري كما سيأتي.

---

(١٢١) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ١٥/، والكتاب الأوسط، العماني: ٤٩١، القراءات الخمسين، الهذلي: ٣٧٣/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٣٠، حسن المدد، الجعبري: ٣٦٥، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت: ٦٨.

(١٢٢) القراءات الخمسين، الهذلي: ٣٧٣/١.

(١٢٣) مبهج الأسرار، الهمداني: ١٠٦.

(١٢٤) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٢٨٥٩/٧.

(١٢٥) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٢٤٢/٢.

(١٢٦) تحقيق البيان، المتولي: ١٦، ونسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /و٣١/.

(١٢٧) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٥٠، ٣١٢/٤.

والصحيح أنها معدودة: للحمصي والمدني الأول والمكي، كذا قال الأئمة[١٢٨].

وخالف الجعبري متفردا فجعلها معدودة للمكي والمدني الأول[١٢٩].

ويصح البيت معنًى لو قال:

﴿غَشِيَهُمْ﴾ فِي الثَّانِ: كُوفٍ، ﴿أَسِفَا﴾: لِلْحِمْصِـي والأَوَّلِ وَ المكِّي اعْرِفَا

١٠- أخبر رحمه الله تعالى في سورة طه أيضا فقال:

[مِنِّي هُدىً] وَثَانِيَ [الدُّنيا] يَرُدّ كوفٍ وَحِمصِيٌّ وَ[ضَنْكًا] عنه عُدّ

فجعل قوله تعالى: ﴿زَهْرَة الحَيَاة الدُّنْيَا﴾: ١٣١ لا يعدها الكوفي والحمصي.

وهي عند القسطلاني كذلك[١٣٠]، والبنا الدمياطي[١٣١]، والمتولي في كتابه[١٣٢]، وكذا في منظومته[١٣٣].

والصحيح أن هذه الآية ترك عدها الكوفي فقط، وعدها بقية العلماء ومعهم الحمصي، وعليه قول علماء العدد[١٣٤].

ويصح البيت لو قال:

﴿مِنِّيَ﴾: زِدْ حِمْصًا، لِـ﴿ضَنْكًا﴾ اعْدُدَا ﴿دُنْيَا﴾ بِثَانٍ: رَدَّ كُوْفٍ، وَ﴿هُدَى﴾

---

(١٢٨) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ١٥/، والكتاب الأوسط، العماني: ٤٩١، القراءات الخمسين، الهذلي: ٣٧٣/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٣٠.

(١٢٩) الجعبري في حسن المدد: ٣٦٥، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت: ٧١.

(١٣٠) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٢٨٥٩/٧.

(١٣١) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٢٤٢/٢.

(١٣٢) تحقيق البيان، المتولي: ١٦، ونسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /ظ٣١/.

(١٣٣) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٥٤، ٣١٤/٤.

(١٣٤) وعليه: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ١٥/، والكتاب الأوسط، العماني: ٤٩١، والقراءات الخمسين، الهذلي: ٣٧٣/١-٣٧٤، ومبهج الأسرار، الهمداني: ١٣٠-١٣٣، حسن المدد، الجعبري: ٣٦٥، وفي عقد الدرر، الجعبري: البيت: ٧٠.



١١ و١٢- ثم قال رحمه الله تعالى في سورة الواقعة:

كوفٍ وحمصٍ أَوَّلَ ﴿المَيْمَنَةِ﴾ قدَ اسقَطا كأَوَّلِ ﴿المَشئمَةِ﴾

وهنا موضعان الأول: ذكر أن قوله سبحانه: ﴿فَأَصْحَاب المَيْمَنَة﴾: ٨، والثاني: هو قوله عز وجل: ﴿وأَصْحَاب المَشْئمَة﴾: ٩ يترك عدها الكوفي والحمصي.

وهو في هذا موافق للقسطلاني[١٣٥]، والمتولي في كتابه[١٣٦]، وكذا في منظومته[١٣٧]، وكذا البنا الدمياطي في الموضع الأول، وأخطأ في الموضع الثاني فنسبه للمدني الأول[١٣٨].

والصحيح أن الكوفي وحده هو الذي يترك عدهما، وعليه الأئمة رضوان الله عليهم لمفرعين للشامي[١٣٩].

ويصح لو قال:

كُوْفٍ أَتَى بِأَوَّلِ ﴿المَيْمَنَةِ﴾ إِسْقَاطُهُ، كَأَوَّلِ ﴿المشئمَةِ﴾

(١٣٥) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٣٩١١/٩.

(١٣٦) تحقيق البيان، المتولي: ٣٠، ونسخة جامعة الملك سعود: (٢٥٤٩): /و٥٧/.

(١٣٧) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ٩٧، ٣٣٣/٤.

(١٣٨) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٥١٤/٢، والأخطاء في علم العدد من عدم الاهتمام أثناء النشر للكتاب.

(١٣٩) وهم: روضة الحفاظ، المعدل، مخطوطة الإسكندرية رقم: (١٩٨٥/د): /٢: ٣٣/، والكتاب الأوسط، العماني: ٥٠٧، القراءات الخمسين، الهذلي: ٤١٦/١، ومبهج الأسرار، الهمداني: ٢١٠، حسن المدد، الجعبري: ٤٥٥، وعقد الدرر، الجعبري: البيت: ١١٨.

المبحث الخامس

النقص، والاختلال في بعض العبارات

هو يتعرض لخلاف أئمة العدد المنقول، ولكنه في بعض الأحيان قد يذكر أوجها غير معتمدة في علم العدد.

فقد قال رحمه الله تعالى في آخر سورة البقرة:

عَدَّ ﴿إِلَى النُّوْرِ﴾: المَدِيْنِي الأَوَّلُ وَخُلْفُ مَكٍّ فِي: ﴿شَهِيْدٌ﴾ يُهمَلُ

فذكر الخلاف المهمل للمكي في عد قوله تعالى: ﴿وَلَا يُضَآرَّ كَاتِب وَلَا شَهِيد﴾: ٢٨٢، وهذا يعني أنه سيستقصي جميع المواضع المهملة لينبه عليها، ولكنه لم يفعل ذلك، فلا حاجة لذكر هذا الموضع.

لأن جمهور علماء العدد لم يذكروه، وإنما نبه عليه ابن عبدالكافي والعطار والمالكي والداني والأندرابي والهذلي والشاطبي والجعبري فيما يشبه الفواصل وليس منها، وكلهم يرده، ومن أسند فقد نسب القول به إلى ابن شنبوذ كما هو عند ابن عبدالكافي.

ومن علماء العدد الذين جعلوا كلامهم في الموضع السابق مبينا معللا، اثنان منهم، وهما ابن عبدالكافي والعطار، فإن الأول ذكر عن ابن شنبوذ أنه حكى عن أهل مكة أنهم عدوا: ﴿وَلَا شَهِيْدٌ﴾، وتركوا: ﴿وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ﴾: ٢٠١، ثم قال: (وهو ضعيف)؛ لأنه هذا الموضع الأخير معدود بإجماع.

وأما العطار فقال: فقد حكى مطلقا بغير نسبة أن أهل مكة يعدون ﴿وَلَا شَهِيْدٌ﴾، ويتركون عد قوله تعالى: ﴿فَمَا أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ﴾: ١٧٥، وهي معدودة بإجماع، ثم قال: (وليس بصحيح عنهم ذلك)[١٤٠].

(١٤٠) التبيان، العطار: ١٣٩.



فكلا الإمامين ضعف هذا القول، ثم اختلفوا في الموضع البديل، ويمكن الترجيح بين قولهما، لأن قول ابن عبدالكافي، يوافقه في نسبة إسقاط عد هذه الآية إلى أهل مكة العماني أيضا، ولكنه ذكر الإسقاط بالجزم[141]، ومثله الهذلي[142]، وذكرها الجعبري بصيغة التوهين[143]، والله أعلم.

والحاصل أن بعض الأئمة يذكرون مواضع شاذة في هذه السورة وتلك، ولم يتعد بها الجمهور، فتكون من باب الزيادة، وذكر القول لكي يَرُدَّه، ومن تلك المواضع التي ينبه عليها بعضهم شذوذا:

في الأنعام: ﴿مِنْ طِيْنٍ﴾: ٢.

وفي الأعراف: ﴿كَانُوا يُسْتَضْعَفُوْنَ﴾: ١٣٧، و﴿يَعْكُفُوْنَ﴾: ١٣٨.

وفي التوبة: ﴿عَٰهَدتُّم مِّنَ الْمُشرِكِينَ﴾: ٤.

وفي الكهف: ﴿يَومَ القِيَٰمَةِ وَزنا﴾: ١٠٥.

وفي طه: ﴿غَضبَٰنَ﴾: ٨٦، و﴿يَٰسَٰمِرِيُّ﴾: ٩٥.

وفي الأنبياء: ﴿لَا يَعْلَمُوْنَ﴾: ٢٤، وغيرها.

وفي القصص: ﴿أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الغَٰلِبُونَ﴾: ٣٥.

وفي العنكبوت: ﴿فِي نَادِيْكُمُ المُنْكَرَ﴾: ٢٩.

وفي ص: ﴿ص﴾: ١.

وفي الشورى: ﴿عَنْ كَثِيْرٍ﴾: ٣٠.

وفي الرحمن: ﴿خَلَقَ الإِنسَٰنَ﴾: ١٤.

وفي المزمل: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَى فِرْعَوْنَ رَسُوْلًا﴾: ١٥.

وفي العلق: ﴿عَبْدًا إِذَا صَلَّى﴾: ١٠.

وفي المسد: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِيْ لَهَبٍ﴾: ١.

---

(١٤١) الكتاب الأوسط في القراءات: ٤٧٩.

(١٤٢) القراءات الخمسين: ١/٣٥٠.

(١٤٣) حسن المدد: ٢٣٠.

وقد أسقط رحمه الله الكلام على موضع ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ في البروج: ١١.

وقد أسقط الكلام عنها القسطلاني(١٤٤)، وتبعه من بعده لأنهم عالة عليه في ذلك، فأسقط الكلام عنها البنا الدمياطي(١٤٥)، والمتولي في كتابه(١٤٦)، وفي منظومته(١٤٧).

وقد ذكر عدها للحمصي العُماني(١٤٨)، والهذلي(١٤٩)، والهمداني(١٥٠)، وابن الجوزي(١٥١)، والجعبري في منظومته.

فأما العُماني فنسبه إلى أحد رواة العدد الحمصي، وهو سوادة بن زياد(١٥٢).

وأما ابن الجوزي فقال: (قال أبو الحسين بن المُنادِي: فإن كانوا عدوا: ﴿تَجۡرِي مِن تَحۡتِهَا ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ آية، وإلا فلا ندري من أين جاءت زيادتهم)(١٥٣).

وأما الذين صرحوا بأنه للحمصي فهم: الهذلي والهمداني والجعبري.

والجعبري لم يذكره في حسن المدد، وإنما ذكره في منظومته، وهو لم يذكر هذا الموضع في سورته بل ذكره في سورة التحريم، فقال هناك:

تَحِلَّةَ: بِن يَا، وَ﴿البُرُوْجُ﴾: بِـهَا كَفَى وَ﴿الأنهَٰرُ﴾: لِلْحِمْصِيِّ فِي تَيْنِ زَيِّدِ

والخلاصة أن من حفظ حجة على من لم يحفظ، والأئمة الذين نقلوا العدد الحمصي هم أئمة من ألف في علم العدد، وهم حجة في نقلهم، حتى من نقل القول منسوبا، ففيه زيادة تفصيل.

(١٤٤) لطائف الإشارات، القسطلاني: ٤٢٦٩/٩.

(١٤٥) إتحاف فضلاء البشر، الدمياطي: ٦٠١/٢.

(١٤٦) تحقيق البيان، المتولي: ٣٦، ونسخة جامعة الملك سعود (و٦٧).

(١٤٧) منظومة تحقيق البيان، المتولي، البيت: ١٢٢، ٣٤٣/٤، حيث ذكر عد الانشقاق ثم انتقل مباشرة إلى الطارق في نفس البيت.

(١٤٨) الكتاب الأوسط في القراءات: ٤٧٥.

(١٤٩) القراءات الخمسين: ٤٥٠/١.

(١٥٠) مبهج الأسرار: ٢٦٤.

(١٥١) فنون الأفنان: ١٧١.

(١٥٢) هو: سوادة بن زياد البرجمي، وفي الإكمال قال: (البُرحي)، حدث عن: خالد بن معدان، وعنه: إسماعيل بن عياش. (الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة: ١٧٥/٥)، وخالد بن معدان هو مصدر العدد الحمصي.

(١٥٣) فنون الأفنان: ١٧١.



وهناك مواضع فيها عبارة محتملة وليست صريحة، وذلك كما قال رحمه الله تعالى في سورة الفجر:

حِجَازِ: ﴿رِزْقَهُ﴾، وَيَتْلُوْهُ فِي ﴿جَهَنَّمَ﴾: الشَّامِيْ، ﴿عِبَادِي﴾: الكُوْفي

ذكر رحمه الله في شرح البيت، أن قوله تعالى: ﴿وجيء يومئذ بجهنم﴾: ٢٣، أن الحجازي يتلو الشامي في عده، وعبارة يتلوه محتملة وليست نصا صريحًا في أنه يعد معه.

ويصح البيت لو قال:

حِجَازِ: ﴿رِزْقَهُ﴾، وَزَيِّدْ مَعْهُ فِي ﴿جَهَنَّمَ﴾: الشَّامِيْ، ﴿عِبَٰدِي﴾: الكُوْفي

البديل

بعد أن ذكرنا هذه الملاحظات على منظومة العلامة عبدالفتاح القاضي، والذي لا تُنقص منه شيئا كإمام وعالم، لأن كل مُؤَلِّفٍ قد يقع منه بعض الهنات في عمله الذي يعمله.

وإنما تُقَرَّر المنظومات في مثل هذه العلوم التي تحتاج إلى حفظ مسائل محددة، لعذوبة النظم، ولاحتوائه على أهم ما في العلم ليجمع بذلك طالب العلم المعرفة الأساسية في علم عد الآي.

والذي نتطلع إليه كأدنى ما يمكن أن يحفظه طالب هذا العلم أن يحفظ إجمالي عدد آيات السور، مع ما اختلف فيه أئمة العدد فيها من آيات، وهذان الأمران، هما أقل ما يمكن أن يوجد في هذا العلم، ولم يؤلف أحد في هذا العلم كتابا أو منظومة إلا وهو يشمل على هذين الأمرين؛ لأهميتهما، ولأنه لا يتم العلم إلا بمعرفتهما.

وهذا هو الذي نتطلع إليه في أي منظومة تقرر على الطلاب، وهما:

١- ذكره لإجمال آيات السورة في بدايتها.

٢- ذكره للخلاف مع تفريع الشامي إلى دمشقي وحمصي، كما هي المنظومة المقررة.



والمنظومات التي ينطبق عليها هذان الشرطان - فيما أعلم - هما منظومتان لا غير:

١- «ذات الرشد في الخلاف بين أهل العدد» للإمام محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة، ت: ٦٥٦هـ، وهي تقع في: ١٨٤ بيتًا، وهي من بحر البسيط (مستفعلن فاعلن) أربع مرات في البيت.

وقد استخدم فيها الإمام نوعان من الرموز:

الأول: لإجمالي عدد آيات السور عند العادين بحساب الجمل.

الثاني: للرمز للعادين ورتبها ترتيبًا هجائيًا، في ١٢ حرفًا فقط.

وهي قصيدة جيدة مؤلفها قديم، وهناك شرح لطيف مختصر لها، قام به: بشير بن حسن الحميري، مع تحقيقه للمنظومة.

٢- «عقد الدرر في عدد آي السور» للإمام برهان الدين إبراهيم بن عمر الجعبري، ت: ٧٣٢هـ، وهي تقع في: ١٧٢ بيتًا، وهي من بحر الطويل، (فعولن مفاعيلن) أربع مرات.

استخدم فيها الناظم - رحمه الله - نوعين من الرموز، ما يتعلق بحساب الجمل لعدد آيات السور عند العادين، وما يتعلق بالعادين منفردين ومجتمعين على أحرف هجائية ورتبها على حسب مخارجها من الجوف إلى الخارج، وجعلها في ١٨ حرفًا مرموزًا لعاد.

٣- «تعجيل القرى من منيفة الذرى في عد آي كلام المولى»، منظومة: بشير بن حسن الحميري، وهي تقع في: ٢٧٠ بيتًا، وهي من بحر الطويل.

لم يستخدم الناظم فيها أي رمز لا لعدد ولا لعادِّين.

ولكن تفريع الشامي غير متعلق به فرش قراءة، فإنما تجعل فواصل الآيات فيما يطبع على رواية ابن عامر بالعدد الدمشقي فقط.

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي هدانا لهذا، ونصلي ونسلم على أشرف خلقه سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فقد انتهت جولتنا مع منظومة من أعلام العصر الحديث في القراءات، وهو فضيلة العلامة المقرئ الشيخ عبدالفتاح القاضي رحمه الله تعالى.

تعرضنا خلال هذه الأوراق لبعض الملاحظات على منظومته، وقارناها بمصادره التي صرح بها في أول شرحه، ثم عرضناها على كلام أئمة العدد، فقوَّمنا ما كان فيه خلل، ونبهنا على ما نسبه نسبةً ناقصة إلى أئمة العدد.

ومثل هذه الأعمال لا تقدح في أولئك الأئمة، بل هو على حد المتنبي:

كفى المرءُ نبلًا أن تُعَـدَّ معايبُه

فإنه لو لم تكن له تلك الأعمال التي شرّقت وغربت، ما كان لأحد أن يذكره، وهو - رِضوان الله عليه - قد أدى ما عليه تجاه علوم القرآن، وبقي على مَنْ يأتي بعده أن ينظر ويقارن ويصفي، حتى تكتمل الأعمال وتصلح.

وأما السكوت على الأخطاء وعدم التنبيه عليها فليس أمرًا شرعيًّا أولًا، ثم إن النصيحة لدين الله وخدمة القرآن تأباه، فقدمت هذه الأوراق إلى أهل القرآن راجيًا النظر فيها بعين الإنصاف.

وكان من أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

١- تقرير أن التحاكم في المسائل النقلية هو إلى أئمة هذا العلم المتقدمين.

٢- حصر الأقوال التي خالف فيها العلامة القاضي الأئمة المتقدمين.

٣- بيان الراجح من هذه الخلافات بمحاكمته إلى أئمة العدد المتقدمين.

والحمد لله رب العالمين.

التوصية

مع ما في منظومة الإمام عبدالفتاح القاضي من نقص ومخالفة لما عليه أئمة العدد في بعض المواضع، وهي مواضع ليست قليلة، فأرى أن يغير هذا المقرر في التدريس الجامعي إلى مقرر آخر، يكون مكمّلا للنقص، ومراعيًا لعدم الشذوذ عن الأئمة في نسبة الأقوال للعادين.

ولعل أفضل ما يوجد من منظومات، ويُوصَى بأن تقرر كمادة للتدريس منظومة (ذات الرشد في الخلاف بين أهل العدد) للإمام محمد بن أحمد الموصلي المعروف بشعلة (ت: ٦٥٦هـ)، وهي من بحر البسيط (مستفعلن فاعلن) أربع مرات في البيت، وهذه المنظومة ليست من المنظومات التي تفرع الشامي إلى دمشقي وحمصي، ولكنه نقص غير مؤثر، لأنه طريق سار عليه أكثر من ألف في علم عد الآي.

وقد استخدم فيها الإمام نوعان من الرموز:

الأول: لإجمالي عدد آيات السور عند العادين بحساب الجمل.

الثاني: للرمز للعادين ورتبها ترتيبًا هجائيًّا، في ١٢ حرفًا فقط.

وهي قصيدة جيدة مؤلفها قديم، وهناك شرح لطيف مختصر لها، قام به: بشير بن حسن الحميري، مع تحقيقه للمنظومة.

فإن كان التفريع للشامي مهمًّا، فهناك منظومة «تعجيل القِرى من منيفة الذرى»[١٥٤] نظمها بشير بن حسن الحميري، لم يستخدم فيها أي رموز سواء للعادين أو للأعداد، وهي تقع فيما يقرب من: ٢٧٠ بيتًا.

والله أعلم، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١٥٤) وهذه المنظومة مأخوذة من الألفيه في علم العدد له.

المراجع

١- الأعمال الكاملة للشيخ العلامة القاضي، عبدالفتاح بن عبدالغني، الطبعة الأولى، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية بمعهد الإمام الشاطبي، جدة.

٢- الإيضاح في القراءات، الأندرابي، أبو عبد الله أحمد بن أبي عمر، ت: ٤٧١هـ، مصور عن الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ميكرو فلم برقم: (١٣٥٠).

٣- البيان في عد آي القرآن، الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، ت: ٤٤٤هـ، تحقيق: د. غانم قدوري الحمد، الطبعة الأولى: ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م، مركز المخطوطات للتراث والوثائق، الكويت.

٤- التبيان في معرفة القرآن واختلاف عدد آيات القرآن على أقاويل القراء أهل البلدان، العطار، أبو حفص عمر بن محمد بن حمد بن أبي الفتح، ت نحو: ٤٣٢هـ، تحقيق: د. هاشم ابن هزاع الشنبري، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية.

٥- التلخيص في القراءات الثمان، الطبري، للإمام أبي معشر عبد الكريم بن عبدالصمد، ت: ٤٧٨هـ، تحقيق: محمد حسن عقيل موسى، الطعبة الثانية: ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، مكتبة التوعية الإسلامية، مصر.

٦- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، بن قُطْلُوْبَغَا أبو الفداء قاسم الجمالي، ت: ٨٧٩هـ، تحقيق: شادي بن محمد النعمان، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م، مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية، صنعاء، اليمن.

٧- الجامع الصحيح المختصر (صحيح البخاري)، البخاري، للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل، ت: ٢٥٦هـ، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، الطبعة الثالثة، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت.

٨- الجامع لابن وثيق، نسخة مصورة عن مكتبة شهيد علي باشا، إستانبول، تركيا، رقم: (٢٧٦).

٩- جمال القراء وكمال الإقراء، السخاوي، علم الدين أبو الحسن علي بن محمد، ت :٦٤٣هـ، تحقيق: د.عبد الحق القاضي، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت لبنان.

١٠- حسن المدد في معرفة فن العدد، الجعبري أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن إبراهيم، ت: ٧٣٢هـ، تحقيق: د. بشير بن حسن الحميري، ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المملكة العربية السعودية.

١١- ذات الرشد في الخلاف، شعلة، للإمام محمد بن أحمد الموصلي المعروف، ت: ٦٥٦هـ، نسخة مخطوطة مصورة عن مكتبة الملك بالرياض، برقم: (٣٨٥٩).

١٢- روضة الحفاظ، المعدل أبو إسماعيل موسى بن الحسين بن إسماعيل بن علي بن موسى الحسيني، ت: ٤٨٠هـ، نسخة مكتبة بلدية الإسكندرية برقم: (١٩٨٥/د) مصر.

١٣- الروضة في القراءات الإحدى عشرة، المالكي، أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي، ت: ٤٣٨هـ، تحقيق: د. مصطفى عدنان محمد سلمان، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة السعودية، ودار العلوم والحكم دمشق سوريا.

١٤- سور القرآن وآياته وحروفه ونزوله، ابن شاذان، أبو العباس الفضل الرازي، ت حدود: ٢٩٠هـ، تحقيق: د. بشير بن حسن الحميري، الطبعة الأولى، المملكة العربية السعودية، مكتبة ودار ابن حزم، ١٤٣٠هـ، ٢٠٠٩م.

١٥- عدد آي القرآن الكريم، الطبري، أبو حفص عمر بن علي بن منصور، ت ق: ٤هـ، تحقيق: هارون كحيل، نسخة إلكترونية (بي دي إف).

١٦- عقد الدرر الذي رجعت إليه هي نسخة مصورة عن الجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، رقم القسم: ١١٦٨، رقم الحاسب: ٠٤/٣٩١.

١٧- فنون الأفنان في عجائب علوم القرآن، ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، ت: ٥٩٧هـ، تحقيق: د. رشيد عبدالرحمن العبيدي، الطبعة الثانية: ١٤١٣هـ، مكتبة ابن تيمية، العراق.

١٨- الفهرست، ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق الوراق، ت: ٤٣٨هـ، تحقيق: إبراهيم رمضان، الطبعة الثانية، ١٤١٧هـ، ١٩٩٧م، دار المعرفة، بيروت.



١٩- الكتاب الأوسط في القراءات، العماني أبو محمد الحسن بن علي بن سعيد المقرئ، ت: القرن الرابع، تحقيق: د. عزة حسن، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ، ٢٠٠٦م، دار الفكر، دمشق، سوريا.

٢٠- كتاب الكامل في القراءات الخمسين، الهذلي، أبو القاسم يوسف بن علي بن جبارة المغربي، ت: ٤٦٥هـ، تحقيق: أ.د: عمر يوسف حمدان، تغريد محمد حمدان، الطبعة الأولى، كرسي الشيخ يوسف بن عبد اللطيف جميل للقراءات بجامعة طيبة، المملكة العربية السعودية، ١٤٣٦هـ، ٢٠١٥م.

٢١- كتاب عدد آي القرآن للمكي والمدنيين والكوفي والبصري والشامي المتفق عليه والمختلف فيه، الأنطاكي أبو الحسن علي بن محمد بن إسماعيل، ت: ٣٧٧، تحقيق: د. محمد الطبراني، الطبعة الأولى، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن، ١٤٣٢هـ، ٢٠١١م.

٢٢- المبسوط في القراءات العشر، ابن مهران، أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، ت: ٣٨١هـ، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، الطبعة الثانية، دار الثقافة، جدة، مؤسسة علوم القرآن، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٢٣- مبهج الأسرار في معرفة اختلاف العدد والأخماس والأعشار على نهاية الإيجاز والاختصار، الهمداني، أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار، ت: ٥٦٨هـ، تحقيق: د. خالد حسن أبو الجود، الطبعة الأولى، مكتبة الإمام البخاري، مكتبة الإمام البخاري، مصر، ١٤٣٥هـ، ٢٠١٣م.

٢٤- المسند الصحيح المختصر (صحيح مسلم)، القشيري، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، ت: ٢٦١هـ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، د.ط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٢٥- مكارم الأخلاق للطبراني، الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، ت: ٣٦٠هـ، كتب هوامشه: أحمد شمس الدين، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٩م.

٢٦- ناظمة الزهر، الشاطبي أبو محمد القاسم بن فيرة، ت: ٥٩٠هـ، تحقيق: د. بشير بن حسن الحميري، الطبعة الأولى، كرسي القرآن الكريم وعلومه، الرياض، ١٤٣٧هـ.

Contents

Publishing Guidelines

- This journal provides a platform for the publication of original and novel academic research in the areas of codicology, history and philosophy of science and Arabic/ Islamic heritage studies. The journal welcomes the submission of critical editions, translations, critiques, book reviews of Arabic heritage studies and manuscripts, in Arabic, English and French.
- Submitted papers should not have been published before, as whole or in part, derived substantially from the author's thesis or dissertation, or under consideration for publication elsewhere.
- Submitted papers are typically between 5,000 to 10,000 words in length (for researches, studies and critical editions), and should not be less than 2,000 words (for critical essays, book reviews and translations).
- A brief abstract (150 words maximum), in both Arabic and English, is required.
- Papers are submitted electronically via the journal email along with an adequate bio of the author.
- The journal adopts a blind scholarly peer-review process. Authors shall be informed of the reviewing process' outcome. The editors reserve the right to make modifications and changes to accepted papers as necessary. The decision of acceptance or rejection of papers is final.
- Upon acceptance of a paper, the author must make timely and effective modifications and corrections if required by the reviewers. The editors may opt not to disclose the reason for rejection of a submitted paper.
- The information and opinions contained in the papers are those of the authors and do not necessarily reflect the view of the Manuscripts Center nor the Bibliotheca Alexandrina.

Contact Information:

All correspondence is to be sent via e-mail to the Managing Editors:
manuscripts.center@bibalex.org or layla.khoga@bibalex.org

‘Ulūm Al-Makhtūt Journal



An annual peer-reviewed journal, published by the Manuscripts Center at the Bibliotheca Alexandrina, dedicated to publishing original research in Arabic manuscripts studies, history of philosophy and sciences, and heritage studies. Translations, commentaries, critiques and critical editions sections are featured in every issue.

A special thanks to the calligraphy composers whose compositions were used in the journal’s cover and header:

Calligrapher Raad El-Husseiny **Prof. Nassar Mansour**

‘Ulūm Al-Makhtūt

Annual Peer-Reviewed Journal



‘Ulūm Al-Makhtūt

Annual Peer-Reviewed Journal

Second Issue

2019

